Universal Journal of Theology

e-ISSN: 1304-6535
Cilt/Volume: 6, Sayı/Issue: 1, Yıl/Year: 2021 (Haziran/June)

Kur'ân Tefsirinde Bilinmesi Gerekli Önemli Kurallar Üzerine

Important rules that the interpreter needs to know in the interpretation of the Holy Qur'an

القواعد المهمة التي يحتاج إلى معرفتها المفسر في تفسير القرآن الكريم

Süleyman AYDIN
Doç. Dr., Yalova Üniversitesi, İslami İlimler Fakültesi,
Tefsir Anabilim Dalı
Assoc. Dr., Yalova University, Faculty of Islamic Sciences,
Department of Tafsir, Yalova/Turkey
slaydinn@gmail.com
http://orcid.org/ 0000-0001-8958-9437

Makale Bilgisi – Article Information
Makale Türü/Article Type: Araştırma Makalesi/ Research Article
Geliş Tarihi/Date Received: 21/01/2021
Kabul Tarihi/Date Accepted: 28/03/2021
Yayın Tarihi/Date Published: 30/06/2021

Atıf/Citation: Aydın, Süleyman. "Kur'ân Tefsirinde Bilinmesi Gerekli Önemli Kurallar Üzerine". Universal Journal of Theology 6/1 (2021): 27-68.

القواعد المهمة التي يحتاج إلى معرفتها المفسر في تفسير القرآن الكريم

الملخص:
هذا البحث يهدف إلى تمكين القارئ من معرفة القواعد والأصول التي يحتاج إليها المفسر، ومن معرفة ما فيها من التيسير، والتسهيل، والتحقيق، ومن معرفة ضرورة تقعيد العلوم، واستنباط مثل هذه القواعد ووضعها.
الكلمات المفتاحية: القاعدة، الضمائر، التعريف، التنكير، التذكير.

Özet

Bu araştırma; bir müfessirin ihtiyaç duyduğu kuralları ve ilkeleri okuyucunun bilmesini, ayrıca ilimlerin kaideleştirilmesini, ve bunlarda var olan kolaylaştırmayı ve tahkiklieri bilmesini ve bu kural ve ilkelerin benzerlrrinin vaz ve istinbat edilme yollarının bilinmesini hedeflemektedir.
Anahtar Kelimeler : Kurallar, Zamirler, Marife, Nekra, Müzekkerlik

Important rules that the interpreter needs to know in the interpretation of the Holy Qur'an

Abstract

This research aims to enable the reader to know the maxims and fundamentals needed by an exegete, and to know what they contain in terms of easiness, convenience, and proficiency, and to know the necessity of codification of knowledge, and the inference of the likes of these maxims and their formulation.
Keywords: Maxims, pronouns, definition, making indefinite, making masculine.

التقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل كتاباً مبيناً بآيات بينات وتكَّفل ببيانه ومكَّننا من أن نستزيد من بيانه فهدانا إلى سبل التفسير وأصوله وقواعده، والصلاة والسلام على من أسند إليه التبيان ففسر القرآن بمقدار ما يُحتاج إليه، ووضع أصولاً وقواعداً يسير عليها المفسرون وعلى آله وصحبه الأخيار الذين فسروا القرآن على الأصول والقواعد التي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم والتي استنبطوها وعلى من اهتدى بهديهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين.

أمَّا بعد: فهذا بحث في علوم القرآن وأصول التفسير يحتوي على بعض القواعد الأصولية واللغوية التي يحتاج إليها المفسرون، أردتُّ أن أكتب فيها على منهج البحث العلمي الأصيل المؤصَّل في بحث لا يخلو من إضافة جديد، أو جمع متفرق من صحيح، وتحقيق ما كتبه الأولون من علمائنا الكرام والباحثين، أو شرح مغلق، أو تصحيح قول أخطأ فيه قائله، أو ناقله، أو اختصار طويل، أو إتمام ناقص، أو ترتيب مختلط، فكتبته رجاء أن أنتفع به أنا ومن بلغ فرتبته على تقديم، ومقدمة ومبحث، وخاتمة.

أما التقديم: فقد جعلته على خطبة الكتاب ومحتوياته.

وأما المقدمة: ففي بعض مبادئ علم القواعد التي يحتاج إليه في تفسير القرآن. **وفيها ثلاث مسائل**.

المسألة الأولى: معنى القاعدة لغةً واصطلاحاً.

المسألة الثانية: بيان فضل هذا العلم وأهميته.

المسألة الثالثة: التعليق على تسمية نوع من أنواع علوم القرآن قواعد مهمة يحتاج إليها المفسر.

أما المبحث: ففي بيان القواعد المهمة التي يحتاج إليها المفسرون، وفيه تسعة مطالب.

المطلب الأول: القواعد التي تتعلق بالضمائر وشرحها.

المطلب الثاني: القاعدة التي تتعلق بالتعريف والتنكير.

المطلب الثالث: القاعدة التي تتعلق بالتذكير والتأنيث.

المطلب الرابع: القاعدة التي تتعلق بالسؤال والجواب.

المطلب الخامس: القاعدة التي تتعلق بالألفاظ المعدولة مقابلة الجمع بالجمع في القرآن.

المطلب السادس: القاعدة التي في ذكر بعض الألفاظ التي يظنّ بها الترادف وليست منه.

المطلب السابع: القاعدة التي تتعلق بالإفراد والجمع.

المطلب الثامن: الخطاب بالفعل وما يتعلق به من أمور.

المطلب التاسع: القاعدة التي تتعلق بالمصدر.

المطلب العاشر: القاعدة التي تتعلق بالعطف وأقسامه.

وأما الخاتمة: فقد جعلتها على أهم النتائج والتوصيات.

المقدمة: بعض مبادئ علم القواعد التي يحتاج إليها في تفسير القرآن. وفيها ثلاث مسائل.

المسألة الأولى: بيان معنى القاعدة لغةً واصطلاحاً.

القاعدة الأولى: القاعدة لغةً: هي أساس الشيء وأصله، سواء كان معنوياً أم حسياً. واصطلاحاً: هي أمر كلّي منطبق على جميع جزئياته عند تعرّف أحكامها منه.

إذا رجعنا إلى كتب اللغة نجد أن القاعدة:[1] هي أساس الشيء وأصله على نحو ينعدم هذا الشيء ويضمحلّ بسبب انتفائه، سواء كان معنوياً كقواعد العلم أم حسياً كقواعد البيت وجمعها قواعد.

[1] انظر: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر – بيروت، 1979م. (مادة: قعد) 5/ 109. والراغب الأصفهاني، (ت: في حدود 425هـ)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم والدار الشامية – دمشق، الطبعة الرابعة،

وقد جاء هذا اللفظ في القرآن الكريم، قال تعالى: {**وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ**} [البقرة 127]، وقوله تعالى: {**فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ**} [النحل:26] فمعنى القاعدة في الآيتين الأساس وهو ما يرفع عليه البنيان، فكل ما يبنى عليه غيره يسمى قاعدة.

واصطلاحاً: اختلف العلماء في تعريف القاعدة اصطلاحاً؛ لاختلافهم في اعتبار القواعد كليَّة أو أمراً كليًّا؟ لأنَّ الكليَّة هي الحكم على جميع الأفراد فرداً فرداً أي الحكم على كل جزء من أجزاء القاعدة فلا يخرج عن القاعدة أدنى شيء، أمَّا الكليّ فهو الحكم على المجموع أو الحكم الأغلبيُّ فيخرج عن القاعدة بعض الأمور.

فمن المتأخرين من عرّف القاعدة الفقهيَّة أنَّها: حكم أغلبيّ يتعرَّف منه حكم الجزئيات الفقهية مباشرة.[2]

ومنهم من عرّفها فقال: هي قضيّة كلّية منطبقة على جميع جزئياتها.[3]

قال التهانوي (ت: 1158هـ): "هي تطلق على معان: مرادف الأصل، والقانون، والمسألة والضابطة والمقصد. وعرّفها بأنّها:"أمر كلّي منطبق على جميع جزئيّاته عند تعرّف أحكامها منه".[4]

والتحقيق: إنها أمر كلّي لأنَّ بعض الجزئيات قد تشذ وتخرج عن القاعدة؛ لأنَ هذه القواعد في أغلبها جاءت عن طريق التتبع والاستقراء، ومن هنا يشترط في كلمة «القاعدة» المستعملة في العلوم الرائجة أن تكون قضيّة كلّية أو غالبيّة، ولا يعتبر أن تكون أساساً للعلم على نحو ينتفي بانتفائها، فمثلًا لو انتفت قاعدةٌ واحدةٌ من قواعد الفقه، أو النحو، أو الرجال أو غيرها، لم ينتفِ العلمُ بانتفائها.

المسألة الثانية: بيان فضل هذا العلم وأهميَّته.

1430هـ - 2009م. (مادة: قعد) ص: 678-679. وأبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: 1094هـ - 1683م)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد الصري، مؤسسة الرسالة -بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ - 1998م. ص: 702.

[2] علي أحمد الندوي، القواعد الفقهية، دار القلم – دمشق، الطبعة الثالثة، 1414هـ - 1994م، ص: 431.

(3) السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي (ت: 816هـ)، التعريفات، تحقيق: محمد باسل عيود السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، 1424هـ - 2004، ص 172.

[4] محمد علي التهانوي (ت: 1158هـ)، موسوعةكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة الأولى، 1996م، 1295/2.

القاعدة الثانية: علم القواعد التي يُحتاج إليها في تفسير القرآن فضلٌ، عالمه فاضلٌ مفضلٌ، وجهله خذل، وجاهله خاذل مخذول، وهالك مهلك، فمحرَّم عليه أن يتكلم في شيء من علم هذا الكتاب الذي حرم الشرع تفسيره بغير علم.

لاشك أنَّ هذا العلم إضافة إلى الجهات الثلاث المشهورة قد حاز الشرف بسبب كون أصول التفسير يتطلب معرفة كثير من العلوم، ولا يجوز لغير عالمه أن يُقدِم على تفسير كتاب الله، لأنَّ قوله يكون مبنياً على شفا جرف هار ينهار به في وادي الغيّ والضلال، ويمكننا من إدراك ما في كتاب ربنا من المعاني، والأسرار والحكم بأقصر الطرق الآمنة؛ لأنَّ هذا العلم يحتوي علي معلومات مركَّزة، ومحكمة، ويعرِّفنا أهميَّة تقعيد العلوم واستنباط قواعدها ووضعها؛ لأنَّ تقعيد العلوم من أهم الوسائل لضبط العلوم وتسهيلها وعرضها عرضاً حكيماً سليماً نزيهاً.

المسألة الثالثة: التعليق على تسمية نوع من أنواع علوم القرآن قواعد مهمة يحتاج إليها المفسر.

القاعدة الثالثة: هناك قواعد كثيرة ومهمة منها ما هو شرعي ومنها ما هو عقلي، ومنها ما هو لغويَّ، وفي تسمية نوع من أنواع علوم القرآن قواعد مهمة يحتاج إليها المفسر تجوُّز؛ لأنَّه ما من شيء في علوم القران إلا وهو يعتبر قاعدة من هذه القواعد.

لا شك أنَّ هذه القاعدة لا تحتاج إلى شرح وإثبات؛ لأنَّها من البدهيات، وأنَّنا إذا ألقينا النظر نجد أن هذه ليست كل القواعد بل بعض أهم القواعد؛ ولأنَّه ما من علم من العلوم النافعة التي لها علاقة قريبة أو بعيدة بالقرآن إلا وهو مع قواعده من علوم القرآن، وأصول التفسير وقواعدها؛ ولأنَّنا نحتاج في فهم القرآن وتفهيمه إلى قواعد كثيرة شرعيَّة، وعقليَّة، ولغويَّة، وفنيَّة كيميائيَّة، وفزيائيَّة، وفلكيَّة، وطبيَّة، وهندسيَّة، ورياضيَّة؛ ولذا نستطيع أن نقول إن السيوطي قد قصد من العنوان "قواعد مهمة يحتاج المفسّر إلى معرفتها" "بعض أهم القواعد التي يحتاج المفسّر إلى معرفتها وما يشابهها".

المبحث: بيان القواعد المهمة التي يحتاج إليها المفسرون، وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: القواعد التي تتعلق بالضمائر وشرحها.

القاعدة الأولى: الأصل في الكلام أن يكون مظهراً لا يعدل عنه إلى المضمر إلا لأسباب منها: الاختصار وهو الأصل ومنها الإبهام والاشتهار، ومنها التعظيم والتحقير، والاختصار بالضمير المتصل أولى وأحسن من**الاختصار** بالضمير المنفصل **والتعبير بالمظهر من الإطناب وبالمضمر من الإيجاز، ولكل وجه وجيه وموضع وسيم فاستعمال أحدهما في موضع الآخر مجاز.**

لا شكَّ أن العلماء قد اهتموا بمعرفة ما في الضمائر الواقعة في القرآن من المعاني والأسرار والحكم. قال الإمام الزركشي (ت: 794هـ) في البرهان في علوم القرآن: ضمن الموضوع – أساليب القرآن وفنونه البليغة – تحت العنوان – قاعدة في الضمائر – وقد صنف ابنُ الأنباريّ (ت: 328هـ) في "بيان الضمائر الواقعة في القرآن" مجلدين – وفيه مباحث. الأول: للعدول إلى الضمائر أسباب: منها – وهو أصل وضعها – للاختصار، ولهذا قام قوله تعالى: {أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً} [الأحزاب: 35] مقام خمسة وعشرين كلمة لو أتى بها مظهرة، وكذا قوله تعالى: {وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ} [النور: 31] نقل ابن عطية (ت: 524هـ) عن مكيّ (ت: 437هـ)، أنَّه ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها، وهي مشتملة على خمسة وعشرين ضميراً.

ومنها الفخامة والتفخيم بشأن صاحبه، حيث يجعل لفرط شهرته كأنَّه يدلّ على نفسه، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته، كقوله تعالى: {إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ} [القدر: 1] يعني القرآن، وقوله: {فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ}۞[البقرة: 97] ومنه ضمير الشأن، ومنها الدناءة والتحقير، كقوله تعالى: {إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ} [البقرة: 168] يعني الشيطان. وقوله: {إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ} [الأعراف: 27]، {إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ} [الانشقاق: 14].[5]

القاعدة الثانية: ما من ضمير إلا وله مرجع سابق يعود إليه مطابقةً أو تضمناً أو التزاماً، وقد يعدل عن ذلك لنكتة فيعود على متأخر في الذكر واللفظ ومقدم في النية والرتبة أو يعود على بعض ما تقدم له، أو قد يعود على محذوف أو غير مذكور تُرك أو حُذف اعتماداً على دليل يدل عليه أو على استحضاره بالمذكور، أو ثقة بفهم السامع، أو قد يعود الضمير على ملابس ما هو له.[6]

تختلف معاني ضمير الغيبة من موضع إلى موضع، قال الإمام الزركشي (ت: 794هـ): قسم النحويون ضمير الغيبة إلى أقسام: (أحدها): وهو الأصل أن يعودَ إلى شيء سبق ذكره في اللفظ بالمطابقة، نحو: **{وَعَصَىٰ ءَادَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ} [طه: 121] {وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُ} [هود: 42]**.

[5] انظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة الثالثة، 1404هـ - 1984م، 24/4. وأبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة، 1426هـ، 1266/4.

[6] انظر: السيوطي، الإتقان، 1267/4.

(الثاني): أن يدل اللفظ على صاحب الضمير بالتضمّن، كقوله تعالى: {ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ} [المائدة: 8] فإنه عائد على "العدل" المفهوم أو المتضمن له من "اعدلوا". وقوله: {وَإِذَا حَضَرَ ٱلۡقِسۡمَةَ أُوْلُواْ ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَامَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينُ فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ} [النساء:8] أي المقسوم، لدلالة القسمة عليه. وقوله: {وَلاَ تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُ لَفِسۡقٌ} [الأنعام: 121]، فالضمير يرجع للأكل لدلالة "تأْكلوا".

(الثالث): أن يدلّ عليه بالالتزام، كإضمار الروح أَو النفس في قوله تعالى: {**فَلَوۡلاَ إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلۡقُومَ**} [**الواقعة: 83**] وقوله: {**كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ**} [**القيامة: 26**]، يعني أضمر النفس لدلالة ذكر الحلقوم والتراقي عليها. وقوله: {**إِنَّا أَنزَلۡنَاهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ**} [**القدر: 1**]، أضمر القرآن؛ لأنَّ الإنزال يدلُّ عليه التزامًا.

(الرابع): **أن يعود على مذكور في سياق الكلام، مؤخر في اللفظ مقدم في النِّيّة، كقوله تعالى:** {فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ} [طه: 67] **وقوله:** {وَلاَ يُسۡأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ} [القصص: 78] **وقوله:** {فَيَوۡمَئِذٍ لاَّ يُسۡأَلُ عَن ذَنۢبِهِ إِنسٌ وَلاَ جَآنٌّ} [الرحمن: 39].

(الخامس): وقد يعود الضمير على بعض ما تقدم له، كقوله تعالى: {فَإِن كُنَّ نِسَآءً} [النساء: 11]، بعد قوله: {يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلاَدِكُمۡ} [النساء: 11] وقوله: {وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ} [البقرة: 228]، فإنَّه عائد على المطلّقات، مع أنَّ هذا خاصّ بالرُّجْعي، وهل يقتضي ذلك تخصيص الأول؟ فيه خلاف أصوليّ. وقوله: {وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ} [التوبة:34]؛ فإنَّ الفضة بعض المذكور، فأغنى ذكرُها عن ذكر الجميع، حتى كأنَّه قال: {وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ} [التوبة: 34]، أصناف ما يكنز.

(**السادس**): **وقد يعود الضمير على غير مذكور تُرك أو حُذف اعتماداً على دليل يدل عليه كما في قوله تعالى:**{وَلأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ}[النساء: 11]، فالضمير يعود على الميت، وإن لم يتقدم له ذِكْر، إلا أنَّه لـمّا قال: {**يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلاَدِكُمۡ**} [**النساء: 11**] عُلِمَ أنَّ ثَمَّ ميتاً يعود الضمير عليه.

(السابع): وقد يعود الضمير على الصاحب المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيَّته له، كقوله: {**إِنَّا جَعَلۡنَا فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡ أَغۡلاَلاً فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ**} [**يس: 8**]، فأعاد الضمير للأيدي؛ لأنَّها تصاحب الأعناق في الأغلال، وأغنى ذكر الأغلال عن ذكرها.

ومثله قوله تعالى: {وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلاَ يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِ} [فاطر:11]، أي من عمر غير المعمّر، فأعيد الضمير على غير المعمّر؛ لأنَّ ذكر المعمّر يدل عليه لتقابلهما، فكان يصاحبه

الاستحضار الذهنيّ. ولهذه الآية الأخيرة وجه آخر وهو أن يعود الضمير على اللفظ الأوّل دون معناه.

(**الثامن**): **أن يدلَّ عليه السياق فيضمر ثقةً بفَهْم السامع كإضمار"الأرض" في قوله تعالى:** {مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ} [فاطر: 45]، **وقوله:** {كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ} [الرحمن: 26].

(التاسع): وقد يعود الضمير على ملابس ما هو له، نحو: {إِلاَّ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا} [النازعات: 46]، أَي ضحى يومها لا ضحى العشية نفسها؛ لأَنَّه لا ضحى لها.

(العاشر): ألاّ يعود على مذكور ولا معلوم بالسياق أو غيره وهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير بجملة أو مفرد، فالمفرد في نعم وبئس، والجملة ضمير الشأن والقصة، نحو هو زيد منطلق، وكقوله تعالى: {**قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ**} [الإخلاص: 1]، أي الشأن الله أحدٌ.

(**فائدة**): **وقد يتجوّز بحذف الضمير للعلم به، كقوله:** {أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً} [الفرقان: 41]، **أي بعثه، وهو كثير. ومنه قوله تعالى:** {وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ} [البقرة: 234]، **إلى قوله:** {يَتَرَبَّصْنَ۝} **إذا جعلناه الخبر، فالأصل "يتربصن أزواجهن" وضع الضمير موضع الأزواج لتقدم ذكرهنّ، فأغْنى عن الضمير.**[7]

القاعدة الثالثة: الأَصل في الضمير أن يعود على أَقرب مذكور ما لم توجد قرينة تمنع من ذلك بأن يكون الكلام المذكور سابقاً مركباً إضافياً فيعود الضمير للمضاف لكونه محدِّثاً عنه، وقد يعود على المضاف إليه أو قد يحتمل الأمرين معاً.[8]

لا شكَّ أن هناك أصولاً يجب علينا أن نضعها أمام أعيننا في بيان عود الضمائر، لأننا لا نستطيع أن نفهم أو نفسر ونبيّن النصوص الشرعية والأدبية كما ينبغي إلا برعاية هذه الأصول.

قال الإمام الزركشي (ت: 794هـ): الأَصل أن يعود الضمير على أَقرب مذكور، ومن ثمَّ أُخِّر المفعول الأَوَّل في قوله: {وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ ٱلإِنْسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ} [الأنعام: 112]؛ **ليعود الضمير عليه لقربه، إلاَّ أَن يكون مضافاً ومضافاً إليه وذكر بعدهما ضمير فالأصل عوده للبعيد أي المضاف؛ لأَنه المحدِّث عنه، نحو:**{۝وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لاَ تُحْصُوهَا} [إبراهيم: 34]، **وقد يعود على القريب المضاف إليه، نحو:**{۝إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِباً} [غافر:37].

[7] الزركشي، البرهان، 25/4.

[8] انظر: الزركشي، البرهان، 39/4. والسيوطي، الإتقان، 1271/4.

وأمَّا قوله تعالى: {فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً} [غافر: 37]، فقد قال بعض المحققين أنَّ الضمير يعود على المضاف إليه وهو موسى، والظَّنَّ بفرعون، وكأنَّه لمَّا رأى نفسه قد غلط في الإقرار بالإلهيّة من قوله: {إِلَٰهِ مُوسَىٰ}۞استدرك ذلك بقوله هذا.

واختُلف في قوله تعالى: {أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ} [الأنعام: 145]، فمنهم من أَعاده على المضاف، ومنهم من أَعاده كابن حزم والماوردي إلى المضاف إليه لقربه، وقوّى هذا الرأي بعضُ المتأخرين؛ لأنَّ الضمير للمضاف دون المضاف إليه ليس بأصل مطّرد، بل الأصل أن يعود إلى المضاف إليه؛ لقربه كما في قوله تعالى: {وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ} [النحل: 114].

والتحقيق: أنَّ الأصل هو عوده إلى ما العمل به أولى، كما قاله الماوردي مثلاً: إنَّ الضمير يعود إلى الخنزير؛ لأنَّ اللحم موجود فيه.

القاعدة الرابعة: أنَّ الأَصل اتحاد وتوافق الضمائر في المرجع حذرًا من التشتيت مالم توجد قرينة تدل على خلاف ذلك، وبعبارة أخرى أنَّه إذا اجتمع ضمائر، فحيث أمكن عوْدُها للمؤتلف أيّ الواحد فهو أوْلى من عوْدها للمختلف، فإن وجدت يتعين العدول عن هذا الأصل.[9]

لا شكَّ أن الكلام إذا دار بين حمله على توافق الضمائر في المرجع وحمله على تخالفها فحمله على التوافق أولى وأحسن من التخالف والتشتيت. وأن ما يخالف ذلك يحتاج إلى قرينة وعلاقة.

قال الإمام الزركشي (ت: 794هـ): إذا اجتمع ضمائر، فحيث أمكن عوْدُها لواحد فهو أوْلى من عوْدها المختلف، ولهذا لما جوّز بعضهم في قوله تعالى: {أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ} الخ أنَّ يكون الضمير في الثاني {فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ} [طه: 39]، للتابوت وما بعده، وما قبله لموسى عابه الزمخشري (ت: 538هـ)، وجعله تنافراً ومُخرِجاً للقرآن عن إعجازه، فقال: "والضمائر كلها راجعة إلى موسى ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة لما يؤدّي إليه من تنافر النظم. فإنَّ قلت: المقذوف في البحر هو التابوت وكذلك الملْقى إلى الساحل! قلت: ما ضرك لو جعلت المقذوف والملقَى إلى الساحل هو موسى في جوف التابوت حتى لا تفرّق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو قوام إعجاز القرآن، ومراعاته أهم ما يجب على المفسّر".[10] وقال

[9] انظر: السيوطي، الإتقان، 1272/4.

[10] محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتوثيق: أبي عبد الله بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربية – بيروت، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م، 65/3 و 335/4.

في قوله تعالى: {لِّتُؤْمِنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا} [الفتح: 9]: "الضمائر لله عز وجل، والمراد بتعزير الله تعزير دينه ورسوله، ومن فرّق الضمائر فقال إنَّها للرسول إلا الأخير فقد أبعد".[11]

وقد يخرج عن هذا الأصل، كما في قوله: {وَلاَ تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِّنْهُمْ أَحَداً} [الكهف:22]، فإنَّ ضمير﴿فِيهِمْ﴾أي الهاء والميم لأَصحاب الكهف، و{مِنْهُمْ}﴿أي الهاء والميم لليهود، قاله ثعلب (ت: 291هـ) والمبرد (ت: 285هـ)، وقوله: {إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا} [التوبة: 40]، فما ورد فيه من الضمائر، كلُّها للنبي صلى الله عليه وسلم إلاَّ ضمير﴿عَلَيْهِ﴾فلصاحبه، كما نقله السّهيلي (ت: 581هـ) عن الأَكثرين؛ لأنَّ السكينة لم تنزل على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها تنزل عليه دائما؛ لأنَّه كان قد علم أنَّه لا يضره شيء، إذ كان خروجه بأمر الله، وضمير {جَعَلَ} له تعالى.[12]

وأمَّا قوله تعالى: {ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ} [التوبة: 26]، فالسكينةُ نزلت على النبيّ صلى الله عليه وسلم يوم حُنين؛ لأنَّه خاف على المسلمين ولم يخف على نفسه، فنزلت عليه السكينة من أجلهم لا من أجله.[13]

وقد يخالف بين الضَّمائر حذرًا من التنافر نحو: {مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ} [التوبة:36]، **الضمير للاثني عشر، ثم قال**: {فَلاَ تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ} [التوبة:36] **أَتى بصيغة الجمع مخالفًا لعوده على الأَربعة. وقوله**: {مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ} [التوبة: 36]، **وقوله تعالى**: {فَلاَ تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ} [التوبة: 36]، **يعود الضمير في (منها) على "الاثني عشر"، وفي فيهن يعود على "أربعة"، وهو جمع قلة. وجوز بعضهم عودَه على "الاثني عشر" أيضاً، بل هو الصواب؛ لأنَّه لا يجوز أن ينهى عن الظلم في الأربعة ويبيح الظلم في الثمانية؛ بل تَرْك الظلم في الكلّ واجب، لكن يجوز التنصيص على أفضليَّة الحُرم، فإنَّ الظُّلْم قبيح مطلقاً، وفيهنَّ أقبح، فالظاهر الأول. قوله تعالى**: {وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً} [هود:77]، **قال ابن عباس (ت: 68هـ): ساء ظنّاً بقومه، وضاق ذرعًا بأَضيافه.**[14]

---

[11] الزركشي، البرهان، 4/35-36.

[12] انظر: السيوطي، الإتقان، 4/1272.

[13] انظر: الزركشي، البرهان، 4/37.

[14] انظر: السيوطي، الإتقان، 4/1272.

القاعدة الخامسة: أنَّ الضمير قد يعود مفرداً على الأول باعتبار لفظه وقد يعود جمعاً باعتبار معناه وقد يعود مذكراً باعتبار لفظه وقد يعود مؤنثاً باعتبار معناه، فإذا اجتمع عود الضمير على اللفظ والمعنى في موضع واحد، فالأصل أن يبدأ باللفظ ثم بالمعنى، أما البدء بالمعنى ثم باللفظ فنادر[15].

لا شك أن الأصل أن يكون هناك تطابق بين الضمير والمرجع، وما يخالف ذلك يُؤول بتأويلات يستسيغها البليغ والفصيح.

قال الإمام السيوطي (ت: 911هـ): إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بُدئ باللفظ ثم بالمعنى؛ هذا هو الجادَّة في القرآن، قال تعالى: {وَمِنَ ٱلنَّاسِ} ۞ **ثم قال:** ۞{**وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ**} [**البقرة: 8**]، **أفرد أَوَّلاً باعتبار اللفظ، ثم جمع باعتبار المعنى، وكذا:** {وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ} [الأنعام: 25]، {وَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلاَ تَفْتِنِّي أَلا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ} [التوبة: 49]. قال الشيخ علم الدين العراقي (ت: 704هـ): ولم يجئ في القرآن البُداءة بالحمل على المعنى إلاَّ في موضع واحد؛ وهو قوله: {وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـٰذِهِ ٱلأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا}[الأنعام: 139]، فأَنَّث (خالصاً) حملاً على معنى (ما) ثمَّ رَاعى اللفظ فذَكّرَ **فقال:** {**مُحَرَّمٌ**}، انتهى.[16] قال ابن الحاجِب (ت: 646هـ) في (أماليه):[17] "إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حُمِلَ على المعنى ضَعُفَ الحمل بعده على اللفظ؛ لأَنَّ المعنى أَقوى، فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويَضْعُف بعد اعتبار المعنى القويّ الرجوعُ إلى الأَضعف".[18] وقال ابن جنّي (ت: 392هـ) في المحتسب: "لا يجوز مراجعة اللفظ بعد انصرافه عنه إلى المعنى، وأُورِد عليه قوله تعالى: {**وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَاناً فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ**} **ثم قال:** {حَتَّىٰ إِذَا جَآءَنَا} [**الزخرف: 36-38**]، **فقد راجع اللفظ بعد الانصراف عنه إلى المعنى**".[19] وقال محمود بن حمزة بن نصر (ت: 505هـ) في كتاب العجائب:"ذهب بعض

---

[15] انظر: السيوطي، الإتقان 1277/4.

[16] السيوطي، الإتقان، 1271/4-1277-1279.

[17] بل في شرحه على المفصل، ولم يرد في أماليه.

[18] عثمان بن عمر بن أبي بكر أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: 646هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين – دمشق، الطبعة الأولى، 1425هـ، 479/1.

[19] أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، 1415هـ - 1994م، 145/2.

النَّحويّين إلى أَنَّه لا يجوز الحملُ على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وقد جاء في القرآن بخلاف ذلك، وهو **قوله**: {خَالِدِينَ فِيهَآ أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُ رِزْقاً} **[الطلاق: 11]**".[20] قال ابن خالويه (ت: 370هـ) في كتابه (ليس):[21] "القاعدة في (مَنْ) ونحوه الرجوع من اللفظ إلى المعنى ومن الواحد إلى الجمع، ومن المذكَّر إلى المؤنَّث، نحو: {**وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً**} **[الأحزاب: 31]**. {**مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ**} إلى قوله {**وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ**} **[البقرة: 112]**، أَجمع على هذا النحويون قال: وليس في كلام العرب ولا في شيء من العربية الرجوعُ من المعنى إلى اللفظ إلاَّ في حرف واحد استخرجه ابن مجاهد (ت: 104هـ)، وهو قوله تعالى: {**وَمَن يُؤْمِن بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلأَنْهَارُ خَالِدِينَ**} **[الطلاق: 11]** الآية، وحّد في {**يُؤْمِنْ**} و {**يَعْمَلْ**} و {**يُدْخِلْهُ**}، ثم جمع في قوله تعالى: {**خَالِدِينَ**} ثم وحد في قوله: {**أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُ رِزْقاً**} **[الطلاق: 11]**، فرجع بعد الجمع إلى التوحيد.[22]

ومن عود الضمير على المعنى، قوله في آية الكلالة: ﴿{فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ} [النساء: 176]، ولم يتقدم لفظ مثنى يعود عليه، قال الأَخفش (ت: 215هـ):[23] لأنَّ الكلالة تقع على الواحد والاثنين والجمع فثَّنى الضمير الراجع إليها حملاً على المعنى، كما يعود الضمير جَمْعًا على (مَنْ) حملاً على معناها.[24]

القاعدة السادسة: أنَّ هناك فرقاً بين ضمير الفصل وضمير الشأن الذي يسمي ضمير القصة وضمير المجهول، فضمير الفصل هو الأصل يؤتى به بصيغة المرفوع المتكلم أو المخاطب أو الغائب مطابقاً لما قبله في الإفراد والجمع غير ملازم للإفراد للإعلان بأنَّ ما بعده خبر لا تابع، وللتوكيد وللدلالة على أنَّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره ومن هنا قالوا يفيد الاختصاص والقصر، أما ضمير الشأن والقصة فمخالف للأصل والقياس يؤتى به لتعظيم المخبر عنه وتفخيمه، بأن يذكر أَوَّلاً مبهمًا، ثم يفسَّر بمفسر لا يكون إلا جملة، وأنَّه يعود على ما بعده لزومًا إذ لا يجوز للجملة المفسّرة له أَن تتقدَّم عليه ولا شيء منها ولا يعود على مذكور ولا

[20] محمود بن حمزة الكرماني (ت نحو: 505هـ)، غرائب التفسير وعجائب التأويل، تحقيق: شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدّة ومؤسسة علوم القرآن – بيروت، 1408هـ - 1988م، 120/1.

[21] الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت: 370هـ)، كتاب ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، 1399هـ - 1979م، ص: 219،220.

[22] انظر: السيوطي، الإتقان، 1271/4-1272.

[23] انظر: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1990م، 270/1.

[24] انظر: السيوطي، الإتقان، 1268/4.

معلوم بالسياق وغيره، وأنَّه يلازم الإفراد ولا يتبع بتابع، فلا يؤكَّد ولا يُعْطَف عليه، ولا يبدل منه، ولا يعمل فيه إلا الابتداء أَو ناسخه.[25]

قد تختلف الضمائر في اللغة وفي القرآن في ماهياتها ومعانيها من موضع إلى موضع. قال الإمام السيوطي (ت: 911هـ): **ضمير الفصل: ضمير بصيغة المرفوع مطابق لما قبله؛ تكلمًا وخطابًا وغيبةً، إفرادًا وغيره، وإنَّما يقع بعد مبتدأ أَو ما أَصلُه المبتدأ وقبل خبر كذلك، نحو:** {وَأُوْلَئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ} [البقرة:5]، {وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ} [الصافات:165]، {كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ}۞[المائدة:117]، {تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْراً} [المزمل:20]، {إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً} [الكهف:39]، {هَـٰؤُلآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ} [هود:78]. **وجوّز الأخفش (ت: 215هـ)**[26] **وقوعه بين الحال وصاحبها، وخرَّج عليه قراءة:** {هُنَّ أَطْهَرَ} **بالنصب.**[27] **وجوّز الجرجانيّ** (ت: 816هـ) **وقوعه قبل مضارع، وجعل منه:** {إِنَّهُ هُوَ يُبْدِىءُ وَيُعِيدُ} [البروج:13]. **وجعل منه أَبو البقاء (ت: 616هـ)**[28] {وَمَكْرُ أُوْلَئِكَ هُوَ يَبُورُ} [فاطر:10]. **ولا محلّ لضمير الفصل من الإعراب.**

وله ثلاثة فوائد: الإعلام بأَنَّ ما بعده خبر لا تابع. والتأَكيد؛ ولهذا سمَّاه الكوفيّون دعامة؛ لأَنَّه يُدعَم به الكلام، أَي يقوَّى ويؤكَّد، وبنى عليه بعضهم: أَنَّه لا يجمع بينه وبينَه، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل. والاختصاص، وذكر الزمخشريّ (ت: 538هـ) الثلاثة في {**وَأُوْلَئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ**} [البقرة:5]، فقال: فائدته الدلالة على أَنَّ ما بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أَنَّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره[29].

ضمير الشأن والقصة: ويسمَّى ضمير المجهول، قال في المغني:[30] خالف القياس من خمسة أَوجه: أَحدها: عَوْدُه على ما بعده لزومًا، إذ لا يجوز للجملة المفسّرة له أَن تتقدَّم عليه ولا شيء

---

[25] انظر: السيوطي، الإتقان، 1274/4، 1275. والبرهان 29/4-31. وأبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ)، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م. 467/3، 468.

[26] انظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، 45/2.

[27] قراءة محمد بن مروان وعيسى الثقفي، وهي قراءة شاذة. انظر: ابن جني، المحتسب، 324/1.

[28] انظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة، 1073/2.

[29] انظر: الزمخشري، الكشاف، 46/1.

[30] انظر: جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، 1384هـ - 1964م، ص: 636، 637، 638.

منها. والثاني: أَنَّ مفسّرَهُ لا يكون إلاَّ جملة. والثالث: أَنَّه لا يتْبَع بتابع، فلا يؤكَّد ولا يُعْطَف عليه، ولا يبدل منه. والرابع: أَنَّه لا يعمل فيه إلاَّ الابتداء أَو ناسخه. والخامس: أَنَّه ملازم للإفراد، ومن أَمثلته: ﴿**قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ**﴾ **[الإخلاص:1]**، ﴿**فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ**﴾ **[الأنبياء:97]**، ﴿**فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى ٱلأَبْصَارُ**﴾ **[الحج:46]**.

وفائدته: الدلالة على تعظيم المخبر عنه وتفخيمه، بأَن يذكر أَوَّلاً مبهمًا، ثمَّ يفسَّر.

تنبيه: قال ابن هشام (ت: 761هـ): متى أَمكن الحمل على غير ضمير الشأْن، فلا ينبغي أَن يُحمل عليه ومن ثَمّ ضُعّفَ قول الزمخشريّ (ت: 538هـ) في: ﴿**إِنَّهُ يَرَاكُمْ**﴾ **[الأعراف:27]**، إن اسم (إِنَّ) ضمير الشأْن والأَوْلى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده قراءة﴿**وَقَبِيلَهُ**﴾ **[الأعراف:27]** بالنصب،[31] وضمير الشأْن لا يُعْطَف عليه.[32]

(فائدة):[33] المضمر لا يكون إلا بعد الظاهر لفظاً أو مرتبة، أو لفظاً ومرتبة، ولا يكون قَبْل الظاهر لفظاً ومرتبة، إلا في أبواب ضمير الشأن والقصة، وباب نعم وبئس، كقوله تعالى: ﴿**فَنِعِمَّا هِيَ**﴾ **[البقرة: 271]**، و﴿**سَآءَ مَثَلاً**﴾ **[الأعراف: 177]**، والضمير في "ربه رجلاً"، وباب الإعمال، إذا أعملت الثاني والأول يطلب عمدة، فمذهب سيبويه (ت: 180هـ) أَنَّك تضمر في الأول، فتقول: ضربوني وضربت الزيدين.

القاعدة السابعة: **إنَّ الضمير** في جمع العاقلات يَعُود عليه غالبًا بصيغة الجمع، لا فرق بين أن يكون هذا الجمع جمع قلة أَو جمع كثرة، **أما الضمير** في جمع غير العاقلات يَعُود عليه غالبًا بصيغة الجمع إذا كان جمع قلة وبصيغة الإفراد إذا كان جمع كثرة.[34]

لا شكَّ أن هناك أصولاً يجب علينا أن نضعها أمام أعيننا في بيان عود الضمير في جمع العاقلات وفي جمع غير العاقلات، لأننا لا نسطيع أن نفهم أو نفسر ونبين النصوص الشرعية والأدبية كما ينبغي إلا برعاية هذه الأصول.

فمن أمثلة الأول على كونه غالباً قوله تعالى: ﴿**وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ**﴾ [البقرة:233]، ﴿**وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ**﴾ [البقرة:228]، وعلى كونه مثالاً نادراً قوله تعالى: ﴿**أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ**﴾

---

[31] قراءة اليزيدي وهي قراءة شاذة. انظر: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م، 292/5، 293.

[32] السيوطي، الإتقان، 1274/4-1276.

[33] انظر: الزركشي، البرهان، 41/4.

[34] انظر: الزركشي، البرهان 23/4. والسيوطي، الإتقان 1276/4.

[البقرة:25]، حيث ورد الإفراد فقال: {**مُّطَهَّرَةٌ**} ولم يقل ﴿مُطَهَّرَات﴾ كما جاء في القراءة التفسيرية، ذلك أنَّ العرب تعدل عن الجمع مع التأنيث كثيراً لثقلهما؛ لأنَّ التأنيث خلاف المألوف والجمع كذلك، فإذا اجتمعا تفادوا عن الجمع بالإفراد وهو كثير شائع في كلامهم لا يحتاج للاستشهاد.

ومن أمثلة الثاني على كونه جمع قلة أو جمع كثرة قوله تعالى: {**إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْراً**}. إلى أن قال: {**مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ**} ﴿ فأعاد {**مِنْهَا**} بصيغة الإفراد على الشهور، وهي للكثرة، ثم قال: {**فَلاَ تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ**} [التوبة:36]، فأَعاده جمعًا على {**أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ**} وهي للقلة، ذلك لأنَّهم قالوا: جمع ما لا يعقل إما أن يكون جمع قلة أو كثرة، فإن كان جمع كثرة فمجيء الضمير على حد ضمير الواحدة أولى من مجيئه على حد ضمير الغائبات، وإن كان جمع قلة فالعكس.

وذكر الفراء (ت: 207هـ) بهذه القاعدة سرًا لطيفًا: وهو أَنَّ المميَّز مع جمع الكثرة – وهو ما زاد على العشرة – لـمَّا كان واحدًا وحِّد الضمير، ومع القلة – وهو العشرة فما دونها – لـمَّا كان جمعًا جُمِعَ الضمير.[35]

القاعدة الثامنة: الأصل في الإضمار هو الضمير لكن قد تسد مسد الضمير أمور منها: الإشارة والألف واللام.[36]

لا شكَّ أن هناك طرقاً كثيرة في التعبير بالمضمر فمنها: **الإشارة والألف واللام**. فمن أمثلة الأول قوله تعالى: {**إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً**} [**الإسراء: 36**]. ومن أمثلة الثاني: قوله تعالى: {فَأَمَّا مَن طَغَىٰ (37) وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (38) فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ (39) وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ (40) فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ} [النازعات:37 إلى 41]، أي مأواه وقوله: {نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ} [إبراهيم: 44]، أي رسلك.

القاعدة التاسعة: الأصل أنَّه إذا ذكر شيئان وعطف بينهما بـ "أو" وجب إفراد الضمير، وقد يعود الضمير عليهما، وإذا ذكر شيئان وعطف بينهما بـ "الواو" وجب تثنية الضمير، وقد يعود الضمير على أحدهما لأمور ونكت.[37]

---

[35] انظر: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة، 435/1.

[36] انظر: الزركشي، البرهان، 38/4.

[37] انظر: الزركشي، البرهان 40/4. والسيوطي، الإتقان، 1269/4.

لا شكَّ أن الضمير يختلف من حيث الإفراد والتثنية إذا كان مرجعه شيئين عطف بينهما ب "أو" أو"الواو". وإذا عطف بينهما ب "الواو" فيكون الغالب فيه تثنية الضمير وقد يعود الضمير على
أحدهما، وإذا عطف بينهما ب "أو" فيكون الغالب فيه إفراد الضمير وقد يعود الضمير عليهما لأمور ونكت.

فمن أمثلة ذلك قوله تعالى: {**إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا**} [النساء: 135]، فقيل: إنّ "أو" بمعنى الواو، وقيل: بل المعنى إن "يكن الخصمان"، فعاد الضمير على المعنى، وقيل: للتنويع لا للعطف وعكس هذا إذا عطف بالواو وجب تثنية الضمير.[38]

وقوله تعالى: {**وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ**} [التوبة: 62]، فقد جاء الضمير فيه مفرداً لحكم منها أن رضا الله ورضا رسوله يعتبران جزأ لا يتجزأ، فإرضاء رسول الله إرضاء لله، والخلاصة: أراد أن يرضوهما، فخصّ الرسول بالعائد؛ لأنَّه هو داعي العباد إلى الله، وحجته عليهم، والمخاطب لهم شفاهاً بأمره ونهيه، وذكر الله تعالى في الآية تعظيماً، والمعنى تام بذكر الرسول وحده، كما قال تعالى: {**وَإِذَا دُعُواْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ**} [النور: 48]، فذكر الله تعظيماً، والمعنى تام بذكر رسوله. وقوله تعالى: {**يَٰأَيُّهَاٱلَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَوَلَّوْا عَنْهُ**} [الأنفال: 20].

أمَّا المثال على أنَّه إذا عطف بـ "أو" وجب إفراد الضمير فقولهم: إن جاء زيد أو عمرو فأكرمْه؛ لأنَّ "أو" لأحد الشيئين، قال تعالى: {**وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا**} [النساء: 74].

القاعدة العاشرة: الأصل أنَّه إذا ذكر شيئان يعود الضمير عليهما تثنية لكنه قد يعود عليهما جمعاً لأمور ونكت.[39]

لا شكَّ أن الضمير يختلف من حيث التثنية والجمع، فإذا كان مرجعه شيئين يجب تثنية الضمير وقد يعود عليهما جمعاً لأمور ونكت. ونحن هنا أيضا نكتفي بذكر أمثلة لما استثنى من الأصل.

[38] انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 115/4.

[39] انظر: الزركشي، البرهان، 32/4.

فمن أمثلة ذلك، قوله تعالى: {**وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ**} [الأنبياء: 78]، يعني حكم سليمان وداود. وقوله: {**أُوْلَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ**} [النور: 26]، فأوقع "**أولئك**" وهو جمع، على عائشة وصفوان بن المعطّل.

أمَّا الأمور فمنها أنَّ الاثنين جَمْع في المعنى في المثالين، وأمَّا النكت فمنها تعظيم أمرهما والإشارة إلى علو شأنهما في الأول، والإشارة إلى ترفعهما وتنزههما عمَّا نسب إليهما في الثاني.

القاعدة الحادية عشرة: الأصل أنَّه إذا ذكر شيئان يعاد الضمير عليهما معاً لكن قد يعاد على أحدهما، ثم الغالب كونه هو الثاني لأمور ونكت.[40]

لا شكَّ أن الضمير يختلف من حيث التثنية والجمع إذا كان مرجعه شيئين يجب أن يعاد الضمير عليهما معاً فإذا أعيد على أحدهما، وهو الثاني غالباً فيكون ذلك لأمور ونكت. ونحن هنا أيضا نكتفي بذكر أمثلة لما استثنى من الأصل.

فمن أمثلة ذلك قوله تعالى: {**وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ**} [البقرة: 45]، فأعاد الضمير للصلاة؛ لأنَّها أقرب وأفضل.

وقوله تعالى: {**هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ**} [يونس: 5]، والأصل: "**قدرهما**" لكن اكتفى برجوع الضمير للقمر لوجهين: قربه من الضمير، وكونه هو الذي يعلم به الشهور، ويكون به حسابها.

وقوله: {**وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ**} [التوبة: 34]، أعاد الضمير على الفضة؛ لقربها وللمبالغة والإيجاز؛ لأنَّ الذي لا ينفق الفضة لا ينفق الذهب من باب أولى وهكذا.

القاعدة الثانية عشرة: الأصل أن يوحد الضمير إذا كان ما يعود عليه شيئين عطف بينهما ب "أو" وقد يثنى إذا كان المراد من الشيئين جنسيهما لأمور ونكت.[41]

لا شك أن الأصل هو أن يرجع الضمير إلى الشيء المذكور لكن قد يعود إلى ما دل عليه ذلك الشيء لأمور ونكت.

[40] انظر: الزركشي، البرهان، 30/4. والسيوطي، الإتقان، 1269/4.

[41] انظر: الزركشي، البرهان، 30/4. والسيوطي، الإتقان، 1269/4.

فمن أمثلة ذلك قوله تعالى: {**وَأُتُواْ بِهِ مُتَشَابِهاً**} [البقرة: 25]، فإنَّ الضمير في "به" يرجع إلى المرزوق في الدارين جميعاً؛ لأنَّ قوله: {**هَذَا ٱلَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ**} [البقرة: 25]؛ مشتمل على ذكر ما رزقوه في الدارين.

وقوله تعالى: {**إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا**} [النساء: 135]. قال الزمخشريّ (ت: 538هـ):[42] فإن قلت: لم ثنى الضمير في «أولى بهما» وكان حقه أن يوحد لأن قوله: إن يكن غنيا أو فقيرا في معنى إن يكن أحد هذين؟ قلت قد رجع الضمير إلى ما دل عليه قوله: إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً لا إلى المذكور، فلذلك ثنى ولم يفرد، وهو جنس الغنى وجنس الفقير. فكأنه قيل: فالله أولى بجنسي الغنى والفقير. أى: بالأغنياء والفقراء. وفي قراءة أبى: فالله أولى بهم وهي شاهدة على ذلك.

القاعدة الثالثة عشرة: الأصل في الضمير أنه إذا ثُنِّيَ يعود على المذكورين لكن قد يعود على أحد المذكورين لأمور ونكت.[43]

لا شكَّ أن **الأصل** أنه إذا كان أحد المذكورين فاعلاً يوحد الضمير إلا أنه قد يثنى فيعود على أحد المذكورين لأمور. فمن أمثلة ذلك على رأي قوله تعالى: {**نَسِيَا حُوتَهُمَا**} [**الكهف: 61**]، وإنما نسيه الفتى. وذلك لأمور منها أن الرئيس مسؤول عن رعيته.

القاعدة الرابعة عشرة: الأصل أنَّ يعود الضمير على ما يتصل به، وقد يعود على غير ما يتصل به لأمور ونكت.[44]

لا شكَّ أن **الأصل هو المعنى فإذا تعارض الإعراب مع المعنى فيقدم المعنى فمما يقتضيه الإعراب أنَّ** يعود الضمير على ما يتصل به أما مما **يقتضيه المعنى** أن يعود على غير ما يتصل به لأمور ونكت. ونحن هنا أيضاً نكتفي بذكر أمثلة لما استثنى من الأصل اللغوي لكون الأصل واضحاً وأمثلته كثيرة.

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: {هُوَ سَمَّاكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ} [الحج:78]. وقوله **تعالى**: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلإِنْسَانَ مِن سُلاَلَةٍ مِّن طِينٍ. ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ} [المؤمنون: 12-13]. **فقد قال الإمام الزركشي (ت: 794هـ)**: إنَّ الضمير قد يجيء متّصلاً بشيءٍ وهو لغيره، كقوله **تعالى**: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلإِنْسَانَ مِن سُلاَلَةٍ مِّن طِينٍ} [المؤمنون: 12]، يعني آدم، ثم قال: {ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ} [المؤمنون:13]، فهذا لولده؛ لأنَّ آدم لم يخلق من نطفة.

[42] انظر: الزمخشري، الكشاف، 575/1. والسمين الحلبي، الدر المصون، 217/1.

[43] انظر: الزركشي، البرهان، 32/4. والسيوطي، الإتقان 1269/4. والسمين الحلبي، الدر المصون، 164/10.

[44] انظر: الزركشي، البرهان 33/4. والسيوطي، الإتقان، 1269/4، 1270.

وقوله تعالى: {**هُوَ سَمَّاكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ**} [**الحج:78**]، يتبادر إلى الذهن أن الضمير في قوله: {هُوَ} عائد لإبراهيم عليه السلام؛ لأنَّه أقرب المذكورين، وهو مشكل لا يستقيم؛ لأنَّ الضمير في قوله: {وَفِي هَذَا} راجع للقرآن، وهو لم يكن في زمن إبراهيم، ولا هو قاله. والصواب أنَّ الضمير راجع إلى الله سبحانه، يعني {**سَمَّاكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ**} [الحج: 78]، يعني في الكتب المنزلة على الأنبياء قبلكم، وفي هذا الكتاب الذي أُنزل عليكم، وهو القرآن. والمعنى: جاهدوا في الله حقّ جهاده هو اجتباكم، وهو سماكم المسلمين من قبل، وفي هذا الكتاب لتكونوا شهداء فتشهدوا على الناس يوم القيامة.

وفي سورة يس موضعان، تَوهَّم فيهما كثير من الناس: أحدهما، قوله تعالى: {وَآيَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ} [يس: 37]، فقد يُتَوهَّمُ أنّ الضمير في "هم" راجع إلى الليل والنهار، بناء على أن أقلّ الجمع اثنان، وهو فاسد لوجهين: أحدهما أنَّ النهار ليس مظلماً، والثاني أنَّ كون أقلّ الجمع اثنانِ مذهب مرجوح، إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يحتج عليهم بالآيات، و{مُظْلِمُون}: داخلو الظلام، كقولك: "[قوم] مصبحون" و "ممسون" إذا دخلوا في هذه الأشياء.

والثاني قوله تعالى: {أَوَلَيْسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم} [يس:81]، يظنُّ بعضهم أن معناه مِثْل السمٰوات والأرض، وهو فاسد لوجهين: أحدهما أنَّهم ما أنكروا إعادة السمٰوات والأرض حتى يدلَّ على إنكارهم إعادتهما بابتدائهما؛ وإنَّما أنكروا إعادة أنفسهم، فكان الضمير راجعاً إليهم، ليتحقق حصول الجواب لهم والردّ عليهم. وقوله: {وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} [فاطر: 10]، قد يتوهَّم عوْدُه على الله، وليس كذلك، وإلا لنصب "العمل" كما تقول: قام زيد وعمراً يضربه، وإنَّما الفاعل في "يرفعه" عائد إلى العمل، والهاء لِلْكَلِم.[45]

القاعدة الخامسة عشرة: الأصل أنَّ يعود الضمير على مشاهد محسوس، لكن قد يعود على غير مشاهد محسوس.[46]

لا شك أن **الأصل هو أن يكون الكلام أو الخطاب مبنيا** على مشاهد محسوس **إلا أنه قد يكون** على غير مشاهد محسوس **لأمور وحكم ونكت**. ونحن هنا أيضا نكتفي بذكر أمثلة لما استثنى من الأصل اللغوي.

فمن أمثلة ذلك قوله تعالى: {إِذَا قَضَىٰ أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ} [مريم:35]. **قال الإمام الزركشي (ت: 794هـ)**: إنَّ الضمير قد يعود على غير مشاهد محسوس، والأَصل خلافه،

[45] انظر: الزركشي، البرهان، 33/4.

[46] انظر: السيوطي، الإتقان، 1270/4.

كما في قوله تعالى: {إِذَا قَضَىٰ أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ} [مريم:35]، فضمير"له" عائد على الأمر، وهو إذ ذاك غير موجود، فتأويله أنَّه لما كان سابقاً في علم الله كونُه، كان بمنزلة المشاهَد الموجود، فصحَّ عودُ الضمير إليه.[47]

المطلب الثاني: القواعد التي تتعلق بالتعريف والتنكير في القرآن.

القاعدة الأولى: النكرة هي الأصل والمعرفة فرع، فهي أفضل من المعرفة؛ لكونها أكثر وجوداً وخفة وأشد تمكناً والنكرات تكون أنكر من بعض، وكذلك المعرفة تكون أعرف من بعض ولكل واحد منهما أسباب وأسرار لا يرزق بمعرفتها إلا الأخيار.[48]

ذكرنا هنا هذه القاعدة التي استخلصناها من كتبنا التراثية لما يترتب على عدم معرفة ما هو أصل في الباب أوالمسألة أمور تمنعنا من إدراك المعنى المراد.

قال ابن يعيش (ت: 643هـ): إنَّ المعرفة في الأصل مصدر "عَرَفْتُ مَعْرِفَة وعِرْفانًا"، وهو من المصادر التي وقعت موقع الأسماء، فالمراد بالمعرفة الشيء المعروف، كقوله تعالى: {**هَذَا خَلْقُ اللَّهِ**} [لقمان: 11]، أي: مَخْلُوقُه. واعلم أنَّ النكرة هي الأصل، والتعريف حادث؛ لأنَّ الاسم نكرة في أوّلِ أمره مبهم في جنسه، ثمّ يدخل عليه ما يُفْرِد بالتعريف، يكون اللفظ لواحدٍ دون سائر جنسه، كقولك: "رجلٌ"، ثمّ يحدث عهدُ المخاطب لواحد بعينه، فتقول: "الرجلُ"؛ لذا لا تجد معرفة إلا وأصلُها النَّكرة؛ إلا اسمَ الله تعالى؛ لأنّه لا شريكَ له سبحانه وتعالى.[49]

قال السيوطي (ت: 911هـ): "الأصل في الأسماء التنكير، والتعريف فرع عن التنكير".[50]

والذي يدل على أنَّ الأصل في الأسماء التنكير أنَّ التعريف علة تمنع الصرف.[51]

والتعريف فرع التنكير؛ لأنَّه مسبوق بالتنكير، ودليل سَبْقِ التنكير من ثلاثة أوجه:

---

[47] انظر: الزركشي، البرهان، 42/4.

[48] انظر: أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: مجموعة من المحققين، مجمع اللغة العربية – دمشق، 1407هـ - 1987م، 78/2. وموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت: 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م، 347/3. والزركشي، البرهان، 4/ 91. والسيوطي، الإتقان، 4/ 1283.

[49] انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 347/3.

[50] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 78/2.

[51] انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 78/2. نقله السيوطي عن ابن هشام من كتابه التذكرة، وهو من الكتب المفقودة لابن هشام.

أحدهما أنَّ النكرة أعمَّ، والعام قبل الخاص؛ لأنَ الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة. والثاني: أنَّ لفظة (شيء) تعمُّ الموجودات، فإذا أريد بعضها خُصِّص بالوصف أو قام مقامه والموصوف سابق على الوصف. والثالث: أنَّ التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية.[52]

ولكل من النَّكرة والمعرفة أسرار ومقامات وأسباب لا تليق إلا به فسأذكر بعضها:

أسباب التنكير:

الأول: إرادة الوحدة، نحو: {**وَجاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعى**} [القصص: 20]، أي: رجل واحد.

الثاني: إرادة النوع، نحو: {**هَذَا ذِكْرٌ**} [ص: 49]، أي: نوع من الذكر.

الثالث: التعظيم، بمعنى أنَّه أعظم من أن يعين ويعرف، نحو: {**فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ**} [البقرة: 279]، أي: بحرب أي حرب.

الرابع: التكثير، نحو: {**أَئِنَّ لَنا لَأَجْراً**} [الشعراء: 41]، أي: وافراً جزيلاً.

هذا وإنَّ هناك أمثلة تحتمل التعظيم والتكثير معًا، منها قوله تعالى: {**وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ**} [فاطر، الآية: 4]، أَي رسل عظام ذَوُو عددٍ كثير.

الخامس: التَّحقير، بمعنى انحطاط شأْنه إلى حدٍ لا يمكن أَن يعرَّف نحو قوله تعالى: {**إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً**} [الجاثية، الآية: 32]، أَي ظناً حقيرًا لا يُعبأُ به، وإلاَّ لاتَّبعوه؛ لأَنَّ ذلك دَيْدَنُهم، بدليل: {**إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ ٱلظَّنَّ**} [الأنعام، الآية: 116]. {**مِنْ أَيِّ شَيءٍ خَلَقَهُ**} [عبس، الآية: 18]، أَي من شيءٍ حقير مهين، ثم بينه بقوله: {**مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ**} [عبس: 19].

السادس: التقليل، نحو: {**وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ**} [التوبة، الآية: 72]، أَي رضوان قليل منه أَكبر من الجنَّات، لأَنه رأْس كل سعادة.[53]

أسباب التعريف:

---

[52] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 80/2.

[53] انظر: السيوطي، الإتقان 1283/4-1284. والزركشي، البرهان، 91/4. وبهاء الدين السبكي (ت: 773هـ)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية – صيدا، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2003م، 202/1-205.

للتعريف أسباب ومقامات تختلف باختلاف كل نوع من أنواع التعريف وهي: الضمير، والاسم العلَم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمحلّى بأل، والمضاف لواحد مما ذكر، والمنادَى إذا كان نكرة مقصودة.[54]

الأول: الاختصار يكون غالباً بالإضمار، وذلك في قوله تعالى: {**أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً**} [الأحزاب: 35]، قام مقام خمسة وعشرين كلمة لو أتى بها مظهرة، وقد يكون بالإضافة، لتعظيم المضاف، نحو: {**إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ**} [الحجر، الآية: 24]. {**وَلاَ يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ**} [الزمر، الآية: 7]، أي الأَصفياء، في الآيتين. ولقصد العموم، نحو: {**فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ**} [النور، الآية: 63]، أَي كل أَمر الله تعالى.

الثاني: الإشارة إلى معهود خارجيّ تكون غالباً بالأَلف واللام كقوله تعالى: {**وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلأُنْثَىٰ**} [آل عمران: 36]، أي الذَّكرَ الذي طلبتْه ليس كالأنثى التي وُهِبَتْ لها، وإنَّما جُعل هذا للخارجي لمعنى الذّكَر في قولها: {**إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً**} [آل عمران: 35]، [و] معنى الأُنثَى في قولها:{**إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنْثَىٰ**} [آل عمران: 36].أو الإشارة إلى معهود ذهنيٍّ، أي [في] ذهن مخاطبك تكون غالباً أيضاً بالأَلف واللام، كقوله تعالى:{**إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ**}[التوبة: 40]، {**إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ**} [الفتح: 18]، أو إلى عهد حضوريّ؛ نحو: {**ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**}[المائدة: 3]، فإنها نزلت يوم عرفة، أو للإشارة للتعريف الجنسي مجازاً لقصد المبالغة في الخبر أي لاستغراق أفراده أو خصائصه حقيقة أَو مجازًا، فيقتصر جنس المعنى على المخبر عنه يكون غالباً أيضا بالأَلف واللام نحو زيد الرجل، أي الكامل في الرجولية، وجعل سيبويه صفاتِ الله تعالى كلّها من ذلك، أو للتعريف الجنسي حقيقةً وبيان الماهية، ويكون غالباً أيضاً بالأَلف واللام نحو: {**أُوْلَئِكَ ٱلَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ ٱلْكِتَابَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ**} [الأنعام: 89]. وقوله: {**وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**} [الأنبياء: 30]، [أي جَعَلْنا مبتدأ كل حيّ] هذا الجنس، الذي هو الماء.

الثالث: للتمييز أكمل تمييز بإحضار المعرف في ذهن السامع حساً يكون غالباً بالإشارة كقوله: {**هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ**} [لقمان: 11].

وأمَّا التعريف باسم الإشارة فالأصل فيه الدلالة على المشار إليه لتعيينه في الخطاب تعييناً بيّناً لا لبس فيه، كما في قول الله تعالى: {**أَنْبِئُونِي بِأَسْماءِ هؤُلاءِ**} [البقرة: 31]، وقوله تعالى: {**وَلا تَقْرَبا هذِهِ الشَّجَرَةَ**}، وقوله تعالى: {**وَأَنَّ هَذَا صِراطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ**} [الأنعام: 153].

---

[54] انظر: السيوطي، الإتقان، 4/1285-1287. والزركشي، البرهان 4/ 87-90. وبهاء الدين السبكي، عروس الأفراح، لبهاء 1/165-202.

ثم يدل اسم الإشارة المختار بعد ذلك على القرب والبعد بحسبه كما في: "هذا، وذاك، وذلك، وهؤلاء، وأولئك" وقد يراد مع التعيين أغراض أخرى منها: بيان حاله في القرب والبعد، فيُؤتَى في الأَول بنحو: هذا، وفي الثاني بنحو: ذلك وأولئك.

ولقصد تحقيره بالقرب، كقول الكفار: {أَهَٰذَاٱلَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾[الأنبياء، الآية: 36]. {أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً} [الفرقان، الآية: 41]. {مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلاً} [البقرة، الآية: 26]. وكقوله تعالى:{وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَاةُ ٱلدُّنْيَآ إِلاَّ لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾[العنكبوت، الآية: 64].

ولقصد تعظيمه بالبعد، نحو: {**ذَٰلِكَ ٱلْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ**} [البقرة، الآية: 2]. ذهابًا إلى بُعْد درجته وللتنبيه – بعد ذكر المشار إليه بأَوصاف قبله – على أَنه جدير بما يرد بعده من أَجلها، نحو: {**أُوْلَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ**} [البقرة، الآية: 5].

وقد يكون بالموصولية لكراهة ذكره بخاصّ اسمه، إما سَتْرًا عليه، أَو إهانة له أَو لغير ذلك، فيؤتَى بالَّذي ونحوها موصولة بما صَدَر منه من فعل أَو قول، نحو: {**وَٱلَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ**} [الأحقاف، الآية: 17]، {**وَرَاوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا**} [يوسف، الآية: 23]، أو لإرادة العموم، نحو: {**إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَامُواْ**} [فصلت، الآية: 30] الآية، {**وَٱلَّذِينَ جَاهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا**} [العنكبوت، الآية: 69]، {**إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ**} [غافر، الآية: 60].أو للاختصار، نحو: {**لاَ تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ آذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ**} [الأحزاب، الآية: 69]، أَي قولهم: إنه آدر، إذ لو عَدَّد أَسماء القائلين لطال؛ وليس للعموم لأن بني إسرائيل كلهم لم يقولوا في حقِّه ذلك.

الرابع: لإحضار المعرف بعينه في ذهن السامع يكون غالباً بِالْعَلَمِيَّة نحو قوله: {**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ**} [الفتح: 29]، والعَلم قد يكون اسماً أو كنية أو لقباً، والإتيان به في مقام التعظيم يدلّ على التعظيم، وفي مقام التحقير يدلّ على التحقير، وهكذا في سائر المعاني، ولا سيما إذا كان بين لفظ العَلَم والمقام مناسبة. وقد يكون لبعض الأعلام من الأسماء والكنى والألقاب ما له اختصاص بمدح أو ذمّ فيؤتى بها في سياق يناسبها، وقد يُقلب ما كان معروفاً بالمدح إلى مناسبة تقتضي الذمّ، وهو نوع لطيف من أنواع التعريف، كما في قول الله تعالى: {**تَبَّتْ يَدا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ (1) مَا أَغْنى عَنْهُ مالُهُ وَما كَسَبَ (2) سَيَصْلى نَارًا ذاتَ لَهَبٍ (3)**} [المسد: 1-3]، وهو تعريف لطيف؛ لأنّ أبا لهب لقّب بذلك لشدة بياضه وصباحة وجهه، لكنَّ إيراده في هذا السياق قلب الدلالة إلى الذم؛ فما كان يُمدح به صار سبباً لذمّه.

القاعدة الثانية: المعرفة بعد المعرفة عين الأول غالباً والنكرة بعد النكرة غير الأول غالباً والمعرفة بعد النكرة عين الأول غالباً والنكرة بعد المعرفة غير الأول غالباً.[55]

يتبين لنا من هذه القاعدة أنَّه إذا ذكر الاسم مرتين، فله أَربعة أَحوال: لأَنَّه إِمّا أَن يكونَا معرِفتين أَو نكرتين، أَو الأَول نكرة والثاني معرفة، أَو بالعكس، فإن كانا معرفتين: فالثاني هو الأَول غالبًا، وإن كانا نكرتين: فالثاني غير الأَول غالبًا.

فمثال لأول والثاني: {فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْراً * إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْراً} [الشرح: 5-6]. ومثال الثالث: {أَرْسَلْنَآإِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ} [المزمل:15-16]، {فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ} [النور: 35]. ومثال الرابع: {وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ} [الروم: 55].

المطلب الثالث: في القواعد التي تتعلق بالتذكير والتأنيث في القرآن.

القاعدة: التأْنيث ضربان: حقيقي وغيره: فالحقيقيّ لا تحذفْ تاءُ التأْنيث من فعلِه غالبًا؛ إلاَّ إن وقع فصل، وكلَّما كثر الفصْلُ حَسُن الحذف، والإثبات مع الحقيقي أَوْلَى، ما لم يكنْ جمعًا، وأَمَّا غيْر الحقيقيّ: فالحذفُ فيه مع الفصل أَحْسَنُ.[56]

لا شكَّ أن التفسير الأصيل يتطلب أمورا منها وجوب معرفة ما يتعلق بمعرفة ما يتعلق بالتذكير والتأنيث هل اللفظ حقيقي أو لا. فمن أمثلة ما تأنيثه حقيقي ولم تحذف تاءُ التأْنيث من فعلِه، قوله تعالى: {...**قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلآنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَاْ رَاوَدْتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ ٱلصَّادِقِينَ**}[**يوسف: 51**].

ومن أمثلة ما تأنيثه حقيقي وحذفْت تاءُ التأْنيث من فعلِه، قوله تعالى: {**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَةُ ٱلْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ** ..} [**يوسف: 30**]؛ لذلك حكم كثيرة منها الإشارة إلى أنَّ هؤلاء النسوة كانوا ممن يغلب على أزواجهن.

ومن أمثلة ما تأنيثه غير حقيقي ولم تحذفْ تاءُ التأْنيث من فعلِه، قوله تعالى: {**وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ**} [**هود: 94**]. ومن أمثلة ما تأنيثه غير حقيقي وحذفت تاءُ التأْنيث من فعلِه، قوله تعالى: {**وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ**} [**هود: 67**]. {**۞فَمَن جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّهِ**} [**البقرة: 275**].{**۞قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ**} [**آل عمران: 13**]، إلا أن حذف تاء التأْنيث في آية هود أحسن؛ لأنه كلما كثر الفصل ازداد حذف تاء التأْنيث حسنًا.

[55] انظر: الزركشي، البرهان، 93/4. والسيوطي، الإتقان، 1289/4.

[56] انظر: الزركشي، البرهان، 370/3. والسيوطي، الإتقان، 1280/4.

المطلب الرابع: القواعد التي تتعلق بالسؤال والجواب في القرآن.

القاعدة الأول: الأَصل في السؤال أن يطابقه الجواب قد يزاد أو ينقص أو يعدل عنه كلياً.[57]

لا شكَّ أن هذه القاعدة تعرف لنا ما هو **الأصل في الباب وأن ما يخالفه لا بد أن يكون مبنيا على أسرار وحكم**. ونحن هنا أيضا نكتفي بذكر أمثلة لما استثنى من الأصل.

فمن أمثلة ما عدل عنه: قوله تعالى: {**يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ**} [**البقرة: 189**]، سأَلوا عن الهَلالِ: لِمَ يبدو رَقِيقًا مثل الخيط ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأَ؟ فأُجيبوا ببيان حكمة ذلك تنبيهًا على أَنَّ الأَهمّ السؤال عن ذلك لا ما سألوا عنه.

ومن أمثلة الزيادة في الجواب: قول موسى: ﴿{هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي} [طه: 18]، في جواب: {﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يٰمُوسَىٰ} [طه: 17]، زاد في الجواب استلذاذًا بخطاب الله تعالى.

ومن أمثلة النقص منه: قوله تعالى: {**قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُ**} [**يونس: 15**]، في جواب: { ﴿**ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ**}، أَجاب عن التبديل دون الاختراع. قال الزمخشري (ت: 538هـ):[58] "لأَنَّ التبديل في إمكان البشر دون الاختراع، فطوى ذكره للتنبيه على أَنَّه سؤال محال". وقال غيره:[59] "التَّبديل أَسهل من الاختراع، وقد نفى إمكانه، فالاختراع أَوْلى".

القاعدة الثانية: السؤال علم ومعيار فيدل على علم صاحبه وفضله وفطانته وحسن خلقه وفعله غالباً، وإذا تعدَّى إلى المفعول الثاني بـ (عن) يفيد التعلم والتعرف والاسترشاد وإذا تعدَّى إلى المفعول الثاني بـ (من) أو بنفسه يفيد التسول استدعاء عطية ومال.

لا شكَّ أنَّ السؤال إمَّا يدلُّ على فطانة صاحبه وفضله وحكمته كأسئلة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وإمَّا يدلُّ على بلادة صاحبه، ودناءته، وظالميته كأسئلة أهل الكتاب عامة واليهود

[57] انظر: الزركشي، البرهان، 42/4. والسيوطي، الإتقان، 1311/4.

[58] انظر: الزمخشري، الكشاف، 334/2.

[59] انظر: الزركشي، البرهان، 46/4.

خاصة. فأَخرج البزَّار (ت: 292هـ)[60] عن ابن عباس (ت: 68هـ) قال: ما رأَيت قومًا خيرًا من أَصحاب محمد – صلى الله عليه وسلم – ما سأَلوه إِلاَّ عن اثنتي عشرة مسأَلة، كلها في القرآن.

وأَورده الإمام الرازي (ت: 606هـ)[61] بلفظ: (أَربعة عشر حرفًا)، وقال: منها ثمانية في البقرة: {۞وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي} [البقرة: 186].{۞يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلأَهِلَّةِ} [البقرة: 189].{۞يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَآ أَنْفَقْتُمْ} [البقرة: 215].{۞يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ} [البقرة: 217].{۞يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ} [البقرة: 219].{وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَامَىٰ} [البقرة: 220].۞{وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ} [البقرة: 219].{وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ} [البقرة: 222].

والتاسع: ۞{يَسْأَلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ} [المائدة: 4]. والعاشر:۞{يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلأَنْفَالِ} [الأنفال: 1]. والحادي عشر: ۞{يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا} [النازعات: 42]. والثاني عشر: ۞{وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ} [طه: 105]. والثالث عشر: {۞وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ} [الإسراء: 85]. والرابع عشر: ۞{وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي ٱلْقَرْنَيْنِ} [الكهف: 83].

قال السيوطي: السائل عن الروح وعن ذي القرنين مشركو مكة واليهود، كما في أَسباب النزول، لا الصحابة. قال الراغب (ت: في حدود 425هـ):[62] السؤال إذا كان للتَّعريف تعدَّى إلى المفعول الثاني، تارة بنفسه وتارة بـ (عن) وهو أَكثر، **نحو**: { **۞وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ**} [**الإسراء: 85**]. وإذا كان لاستدعاء مال فإنَّه يعدَّى بنفسه أَو بمن، وبنفسه أَكثر، نحو: { **۞وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَٱسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ**} [**الأحزاب: 53**]. { **۞وَاسْأَلُواْ مَآ أَنفَقْتُمْ**} [**الممتحنة: 10**]. { **۞وَٱسْأَلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِ**} [**النساء: 32**].[63]

المطلب الخامس: القاعدة التي تتعلق بالأَلفاظ المعدولة مقابلة الجمع بالجمع في القرآن.

القاعدة: إذا قوبل الجمع بالجمع فقد يكون لكل فرد ما يخصه وقد يقتضي ثبوت الجمع لكل فرد من أَفراد المحكوم عليه، وقد يحتمل الأَمرين، فيحتاج إلى دليل يعيّن أَحدهما، وإذا

[60] أبو بكر البزار (ت: 292هـ)، مسند البزار، تحقيق: مجموعة من المحققين، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1998، 274/11.

[61] انظر: فخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، 1420ه، 281/5.

[62] انظر: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص: 437.

[63] انظر: السيوطي، الإتقان، 1320/4.

قوبل الجمع بالمفردفلا يقتضي تعميم المفرد غالباً، وهناك ألفاظ معدولة يمكن أن تعدل بهذه القاعدة ويمكن أن تعدل عنها.[64]

لا شك أن المقابلة أسلوب من أهم أساليب التعبير في اللغة والقرآن يقوم على مبدأ إقامة تضادّ بين الألفاظ والمعاني والأفكار والصور يؤثر في المعني ويحقق غايات بلاغية وقيما فكرية.

ولذا نحن نرى أن مقابلة الجمع بالجمع تارة تَقتضي مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا، كقوله: { ﴿وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح:7]، أَي استغشى كلٌّ منهم ثوبه {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ} [النساء:23]، أَي على كل من المخاطبين أُمُّه، { ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء:11]، أَي كلاً في أَولاده، { ﴿وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ [البقرة:233]، أَي كلّ واحدة ترضع ولدها.

وتارة يقتضي ثبوت الجمع لكل فرد من أَفراد المحكوم عليه، نحو: { ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور:4]، تارة يحتمل الأَمرين، فيحتاج إلى دليل يعيّن أَحدهما.

وأَمَّا مقابلة الجمع بالمفرد: فالغالب ألا يقتضي تعميم المفرد، وقد يقتضيه، كما في قوله تعالى: {وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ} [البقرة:184]، المعنى: على كلّ واحد لكل يوم طعام مسكين، { ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَفَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور:4]، لأَنَّ على كلِّ واحد منهم ذلك.

أَمَّا الأَلفاظ المعدولة فليس في القرآن منها إِلاَّ أَلفاظ العدد: { ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء:3- فاطر:1] ومن غيرها ﴿طُوًى﴾ [طه:12]، فيما ذكره الأَخفش (ت: 215هـ) في الكتاب المذكور، ومن الصفات: {أُخَر} في قوله تعالى: {وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ} [آل عمران:7].

قال الراغب (ت: في حدود 425هـ) وغيره:[65] هي معدولة عن تقدير ما فيه الأَلف واللاَّم، وليس له نظير في كلامهم فإنَّ (أَفعل) إِمَّا أَن يذكر معه (مِنْ) لفظاً أَو تقديرًا، فلا يثنَّى ولا يُجمع ولا يؤنَّث، وتحذف منه (مِنْ) فتدخل عليه الأَلف واللام، ويثنَّى ويجمع، وهذه اللفظة من بين أَخواتها جُوّز فيها ذلك من غير الأَلف واللام.

[64] انظر: الزركشي، البرهان، 3/4. والسيوطي، الإتقان، 1302/4، 1303.

[65] انظر: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص: 69.

وقال الكرمانيّ (ت: 505هـ)[66] في الآية المذكورة:لا يمتنع كونها معدولة عن الأَلف واللام مع كونها وصفًا لنكرة؛ لأَنَّ ذلك مقدَّر من وجه، غير مقدَّر من وجه.[67]

قال أبو البقاء (ت: 616هـ): [68] «فإنْ قيل: واحدةُ» متشابهات «متشابهة، وواحدة» أُخَر «أُخْرى، والواحدةُ هنا لا يَصِحُّ أن توصف بهذا الواحد فلا يُقال، أخرىٰ متشابهة إلا أن يكونَ بعضُ الواحدةُ يُشبْه بعضاً، وليس المعنى على ذلك وإنَّما المعنى أنَّ كل آيةٍ تشبه آيةً أخرى، فكيف صَحَّ وصفُ هذا الجمعِ بهذا الجمعِ، ولم يَصِحَّ وصفُ مفردهِ بمفرده، قيل: التشابه لا يكون إلابين اثنينِ فصاعداً، فإذا اجتمعت الأشياءُ المشابهةُ كان كل واحدٍ منها مشابهاً للآخر، فلمَّا لم يَصِحَّ التشابُه إلا في حالةِ الاجتماع وَصَفَ الجمعَ بالجمع؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها يشابه باقيها، فأمَّا الواحدُ فلا يَصِحُّ فيه هذا المعنى، تدُلّ كلّها على معنى تكرير اسم العدد لقصد التوزيع، **كقوله تعالى**: {**أولي أجنحة مَثْنَى وثُلاث ورُباع**} **[فاطر 1]** أي لطائفة جناحان، ولطائفة ثلاثة، ولطائفة أربعة، والتوزيع هنا باعتبار اختلاف المخاطبين في السعة والطَّول، فمنهم فريق يستطيع أن يتزوّجوا اثنتين، فهؤلاء تكون أزواجهم اثنتين اثنتين، وهلمّ جرّا، كقولك لجماعة اقتسِموا هذا المال درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، على حسب أكبركم سنّاً، الأصول من الأعداد لا تفيد إلا حصر الكمية المعدودة الأعداد المعدولة تضيف إلى العدد معنى الهيئة وترتيب الحدوث. [69]

المطلب السادس: القاعدة التي تتعلق بالكلمات المترادفة في القرآن.

القاعدة: وفي القرآن كلمات مترادفة يجب تفسيرها في ضوء علم الفروق اللغوية فكل تفسير ينبني على إنكار وجودها دخيل وكذلك كل تفسير ينبني على عدم اعتبار الفوارق الدقيقة في مترادفات القرآن، وأن هناك فرقا بين الترادف في اللغة ولغة القرآن، وما ورد في القرآن من كلمات مترادفة تتميز عن أخواتها بمعان دقيقة أعجبت علماءنا الأجلاء فقالوا مبالغين "وما يظن ترادفه في القرآن فليس بمترادف"، بل ترادف القرآن وجه من وجوه إعجازه.

اختلف علماء علوم القرآن في وقوع الترادف في القرآن كما اختلف علماء اللغة في وقوعه في اللغة فمنهم من ذهب إلى وجود الترادف فيهما معا مثل الأصمعي، وسيبويه، وابن جني،

---

[66] انظر: الكرماني، غرائب التفسير 241/1.

[67] انظر: السيوطي، الإتقان، 1302/4.

[68] انظر: أبو البقاء العكبري، التبيان، 238/1. والسمين الحلبي، الدر المصون، 26/3.

[69] انظر: محمد الطاهر ابن عاشور (ت: 1393هـ)، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984م، 225/4.

ومنهم من ذهب إلى عدم وجوده فيهما مثل ثعلب، والثعالبي، وابن الأنباري، وأبو هلال العسكري، وابن فارس. ومنهم من ذهب إلى عدم وجوده في القرآن فقط وهكذا، والخلاف بين المذهبين قديم .

والتحقيق: إن هناك كلمات مترادفة في القرآن كما في اللغة إلا أن فيما بينها فروقا دقيقة. أما ما قاله السيوطي إن ما يظن ترادفه فليس بمترادف في القرآن ففيه مبالغة لإفادة ما في مترادفات القرآن من فروق لم يتخيلها بلغاء العرب وفصحائها. وقال الزركشي: فَعَلَى المفسر مراعاة الِاسْتِعْمَالَاتِ وَالْقَطْعُ بِعَدَمِ التَّرَادُفِ مَا أَمْكَنَ فَإِنَّ لِلتَّرْكِيبِ مَعْنًى غَيْرَ مَعْنَى الْإِفْرَادِ وَلِهَذَا مَنَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ وُقُوعَ أَحَدِ الْمُتَرَادِفَيْنِ مَوْقِعَ الْآخَرِ فِي التَّرْكِيبِ وَإِنِ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِهِ فِي الْإِفْرَادِ.

ومن أمثلة ذلك: **الخوف والخشية**:[70]

أولا: الخشية أَشدّ الخوف فكل خشية خوف وليس كل خوف خشية فالخشية أَعْلَى منه.

ثانيا: الخشية تكون من عظم المختشَى، وإن كان الخاشي قويّاً، والخوف يكون من ضعف الخائف وإن كان المخوف أَمرًا يسيرًا، هذا وإنَّه لا يكاد اللُّغوي يفرّق بينهما، ولا شكَّ أَنَّ الخشية أَعْلَى منه، وهي أي الخشية أَشدّ الخوف، فإنَّها مأْخوذة من قولهم: شجرة خشيّة أَي يابسة، وهو فَواتٌ بالكليَّة والخوف من ناقة خوفاء، أَي بها داء، وهو نَقْص، وليس بفوات ولذلك خصّت الخشية بالله في**قوله تعالى**: {**وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الحِسَابِ**} [الرعد: **21**].

وفُرّق بينهما أَيضًا بأَنَّ الخشية تكون من عظم المختشَى، وإن كان الخاشي قويّاً، والخوف يكون من ضعف الخائف، وإن كان المخوف أَمرًا يسيرًا. ويدلُّ لذلك أَنَّ الخاء والشين والياء في تقاليبها تدلُّ على العظمة، نحو شيخ للسيد الكبير، وخيش لما غلظ من اللباس؛ ولذا وردت الخشية غالبًا فيحق الله تعالى نحو: { ﴿**مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ**} [**البقرة**: **74**]، { ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَاءُ**} [**فاطر**: **28**].

وأَمَّا: { ﴿**يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّن فَوْقِهِمْ**} [**النحل**: **50**]، ففيه نكتة لطيفة، فإنَّه في وصف الملائكة، ولـمَّا ذكر قوّتهم وشدَّة خلقهم عبّر عنهم بالخوف، لبيان أَنَّهم وإن كانوا غِلاظًا شدادًا فهم بين يديه تعالى ضعفاء، ثمَّ أَردفه بالفوقيَّة الدالة على العظمة، فجمع بين الأَمرين ولـمَّا كان ضعف البشر معلومًا لم يَحْتَج إلى التنبيه عليه.

[70] الزركشي، البرهان 78/4. وانظر: السيوطي، الإتقان 1304/4.

ومن ذلك (**الشحّ والبخل**) والشح هو أَشدُّ البخل، قال الراغب (ت: في حدود 425هـ):[71] الشحّ بخل مع حِرص.

وفرَّق العسكري (ت:395) بين البخل والضَّنِ بأَنَّ الضَّنَّ أَصله أَن يكون بالعواري[72] والبخل بالهبات؛ ولهذا يقال: هو ضنين بعلمه ولا يقال بخيل؛ لأَنَّ العلم بالعاريّة أَشبه منه بالهبة؛ لأَنَّ الواهب إذا وهب شيئًا خرج عن ملكه؛ بخلاف العاريَّة؛ ولهذاقال تعالى: {**وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ**} [**التكوير**: **24**] ولم يقل: ببخيل.

ومن ذلك (**السبيل والطريق**) والأَوَّل أَغلب وقوعًا في الخيرِ، ولا يكاد اسم الطريق يراد به الخير إلاَّ مقرونًا بوصف أَو إضافة تخلِّصه لذلك، كقوله: ﴿{**يَهْدِي إِلَى ٱلْحَقِّوَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ**} [**الأحقاف**: **30**]. **وقال الراغب** (ت: في حدود 425هـ):[73] السَّبيل الطريق الَّتي فيها سهولةً، فهو أَخصّ.

المطلب السابع: القاعدة التي تتعلق بالإفراد والجمع في القرآن.

القاعدة: للإفراد والجمع في القرآن حكم وأسرار كثيرة فمنها أنَّه تختلف معاني الكلمات باختلافها من حيث الإفراد والجمع أو باختلاف مواضعها.

إذا دققنا النظر في الكلمات اللغوية والقرآنية نجد أنه تختلف معاني هذه الكلمات باختلافها من حيث الإفراد والجمع أو باختلاف مواضعها. ونجد أيضا أن ما في القرآن من هذا الاختلاف حكماً وأسراراً كثيرة لم تتخيلها الفصحاء والبلغاء من قبل.

ومن أمثلة ذلك مجيء (**المشرق والمغرب**) بالإفراد والتثنية والجمع، فحيث أُفردا فاعتباراً للجهة، وحيث ثُنّيا فاعتباراً لمشرق الصيف والشتاء ومغربهما، وحيث جمعا فاعتباراً لتعدُّد المطالع في كلّ فصل من فصول السنة.[74]

ومن أمثلة ذلك أيضاً (البار والأبرار) حيث ورد (البارّ) مجموعًا في صفة الآدميين قيل: (أَبرار)، وفي صفة الملائكة قيل: (بررة)، ذكره الراغب (ت: في حدود 425هـ)،[75] ووجهه: بأَنَّ الثاني أَبلغ؛ لأَنَّه جمع بارّ، وهو أَبلغ من (برّ) مفرد الأَوَّل.

---

[71] انظر: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص: 446.

[72] مفردة العارية، والعارة: ما تعطيه غيرك على أن يعيده إليك.

[73] انظر: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص:395.

[74] انظر: الزركشي، البرهان 15/4. والسيوطي، الإتقان، 1297/4. والسمين الحلبي، الدر المصون 81/2.

[75] انظر: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص: 114.

وحيث ورد (الأَخ) مجموعًا في النَّسب قيل: (إخوة)، وفي الصداقة قيل: (إخوان)، قاله ابن فارس (ت:395هـ)[76] وغيره.

وأُورِدَ عليه في الصداقة: {۞إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} [الحجرات: 10]، وفي النسب: {۞أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ} [النور: 31]،{۞أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ} [النور: 61].[77]

المطلب الثامن: القاعدة التي تتعلق بوجوه المخاطبات والخطاب ودلالاتها في القرآن.

القاعدة: في خطاب القرآن ومخاطباته ودلالاتها وجوه كثيرة منها الثبوت والتجدد ومنها التعميم للعام أوالخاص ومنها التخصيص للخاص أوالعام ومنها الخصوص حقيقة أومجازاً ومنها العموم حقيقة أومجازاً ومنها خطاب الواحد بلفظ الجمع وبالعكس ومنها الإهانة والتهكم، والذم، والإذلال ومنها الكرامة، والتشريف، والتحبيب، والمدح، والتحنن، والاستعطاف، ومنها التهييج بلفظ الواحد، وبالعكس، ومنها خطاب الواحد، والجمع بلفظ الاثنين وبالعكس.

إذا دققنا النظر في خطاب القرآن ومخاطباته ودلالاتها نجد أنه تختلف معاني هذه الخطابات والمخاطبات والكلمات باختلافها من حيث الإفراد والجمع والتأنيث والتذكير والموضع. ونجدُ أيضاً أنه لهذا الاختلاف حكماً وأسراراً كثيرة لم تتخيلها الفصحاء والبلغاء من قبل.

فإنه قد يكون الخطاب بالاسم وقد يكون بالفعل، فالاسم يدلُّ على الثبوت والاستمرار، والفعل يدلُّ على التجدُّد والحدُوث، ولا يحسن وضع أَحدهما موضع الآخر إلا مجازاً فمن ذلك**قوله تعالى**: {**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ**} [**الكهف:18**]، لو قيل: (**يبسط**) لم يؤد الغرض؛ لأَنه يؤذن بمزاولة الكلب البسط، وأَنَّه يتجدد له شيئًا بعد شيء، فباسط أَشعر بثبوت الصفة.[78]

تنبيهات:

[76] انظر: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت: 395هـ)، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م، 90/1.

[77] انظر: السيوطي، الإتقان، 1298/4. والزركشي، البرهان، 18/4.

[78] انظر: السيوطي، الإتقان، 1322/4. والزركشي، البرهان، 66/4.

الأول: المراد بالتجدُّد في الماضي الحصول، وفي المضارع أَنَّ من شأْنه أَن يتكرَّر ويقع مرة بعد أَخرى، صرَّح بذلك جماعة، منهم الزمخشريّ (ت: 538هـ)[79] في قوله: {**ٱللَّهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ**} [**البقرة:15**].

قال الشيخ بهاء الدين السبكيّ (ت: 773هـ):[80] وبهذا يتَّضح الجواب عمَّا يورد من نحو (علم الله كذا)، فإنَّ علم الله لا يتجدد، وكذا سائر الصفات الدَّائمة التي يستعمل فيها الفعل.

وجوابه: أَنَّ معنى (عَلِمَ الله كذا) وقع علمه في الزمن الماضي، ولا يلزم أَنَّه لم يكن قبل ذلك، فإنَّ العلم في زمن ماض أَعمّ من المستمرّ على الدوام قبل ذلك الزمن وبعده وغيره؛ ولهذا قال تعالى حكاية عن إبراهيم: { **۞ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ**} [**الشعراء:78**]، الآيات فأَتى بالماضي في الخلق؛ لأَنَّه مفروغ منه، وبالمضارع في الهداية، والإِطعام، والإِسقاء، والشفاء؛ لأَنَّها متكرِّرة متجدِّدة تقع مرة بعد أُخرى.

ومن أمثلة التهييج قوله تعالى: {يٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ ٱتَّقُواْٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ} [البقرة: 278].

ومن أمثلة التحبيب قوله تعالى: {يٰأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِرُ} [مريم: 42] {۞يٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ} [لقمان: 16].

ومن أمثلة التحنّن والاستعطاف قوله تعالى: {قُلْ يٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعاً} [الزمر: 53].

ومن أمثلة التحسير والتلهف قوله تعالى:{قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ} [آل عمران: 119].

ومن أمثلة التنفير قوله تعالى: {وَلاَ يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضاً أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ} [الحجرات: 12].

ومن أمثلة خطاب الواحد بلفظ الجمع قوله تعالى: {يٰأَيُّهَاٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَاتِوَٱعْمَلُواْ صَالِحاً} [المؤمنون: 51].

ومن أمثلة خطاب الجمع بلفظ الواحد قوله تعالى: {يٰأَيُّهَا ٱلإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ} [الانفطار: 6].

المطلب التاسع: القاعدة التي تتعلق بالمصدر في القرآن.

---

[79] انظر: الزمخشري، الكشاف، 67/1.

[80] انظر: بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح، 317/1.

القاعدة: المصدر عماد اللغة العربية لابد من معرفة دلالاته وأوصافه وضوابطه وقواعده منها: أنَه إذا جاء مرفوعاً يفيد الوجوب وإذا جاء منصوباً يفيد الندب، ومنها: أنَّه إذا وصف به يفيد المبالغة.[81]

إذا دققنا النظر في المصادر الواردة في القرآن ودلالاتها نجد أنه تختلف معانيها باختلاف موضعها. ونجد فيها أيضا أن فيها حكماً وأسراراً كثيرة لم يتخيلها الفصحاء والبلغاء من قبل.

قال ابن عطية (ت: 542هـ):[82] سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعًا، كقوله تعالى: {فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ} [البقرة،229]،﴿{فَٱتِّبَاعٌ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ} [البقرة:178].

وسبيل المندوبات الإتيان به منصوبًا، كقوله تعالى: {**فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ**} **[محمد:4]**؛ ولهذا اختلفوا: هل كانت الوصيَّة للزوجات واجبة؟ لاختلاف القراءة **فيقوله**: {**وَصِيَّةًلِّأَزْوَاجِهِمْ**} **[البقرة:240]**، بالرفع والنصب.[83]

قال أَبو حيّان (ت: 745هـ): [84] والأَصل في هذه التفرقة في قوله تعالى: {**فَقَالُواْ سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ**} **[الذاريات:25]** فإنَّ الأَول مندوب، والثاني واجب، والنكتة في ذلك: أَنَّ الجملة الاسمية أَثبت وآكد من الفعلية.

والمثال الذي يدل على أن المصدر يفيد المبالغة، قوله تعالى: {**وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا**} [النبأ: 28]، هذا وإنه قد يجيء المصدر بمعنى الماضي نحو: تعساً، وبمعنى المستقبل نحو: معاذ الله. وبمعنى الأمر نحو: فضرب الرقاب، وبمعنى الفاعل نحو: ماؤكم غوراً أي غائراً، وبمعنى المفعول نحو هذا خلق الله أي مخلوقة، وقد يجيء على وزن التفعال بفتح التاء للمبالغة نحو:

---

[81] السيوطي، الإتقان، 1326/4.

[82] ابن عطية الأندلسي (ت: 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ، 1/ 246 و 306.

[83] قرأ أبو عمر وابن عامر وحمزة وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. انظر: أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: اوتوتريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية، 1404هـ - 1984م، ص: 64. وابن الجزري (ت: 833هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى – القاهرة، 228/2.

[84] أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ، 179/6.

التكرار والتسآل، والتعداد إلخ، وقد ورد في القرآن مصادر على وزن فاعلة كالكاشفة والعاقبة واللاغية والخائنة والكاذبة.[85]

المطلب العاشر: القاعدة التي تتعلق بالعطف في القرآن.

القاعدة: للعطف أقسام وأركان وشروط وفوائد، فمن أقسامه العطف على اللفظ أو المحل أو التوهم والمعنى، ومن أركانه معطوف وحرف عطف ومعطوف عليه ومن شروطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف وإمكان ظهور المحل وتحقق الأصالة في الموضع، وجود المحرز أَي الطالب لذلك المحلّ، ومن فوائده الإيجاز، والانسجام، والتفنن، والتسهيل في التعبير، وإفادة معنى جديد والتمكين من الفهم السريع والمرونة.[86]

لا شكَّ أن مسائل العطف كثيرة منها ما يتعلق بأقسامه وأنواعه ومنها ما يتعلق بدلالاته ومعانيه ونحن هنا نكتفي بذكر بعضها:

المسألة الأولى: أقسام العطف، ينقسم العطف ثلاثة أقسام: عطف على اللفظ وهو الأَصل، وعطف على المحل، وعطف على التوهم أي المعنى.

المسألة الثانية: شروط العطف وله خمسة شروط.

أَحدها: إمكان توجّه العامل إلى المعطوف ومثله، قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ} [الحديد: 26]، وقوله تعالى: {كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ} [الشورى: 3].

الثاني: إمكان ظهور ذلك المحل في الصحيح، فلا يجوز: مررت بزيد وعمراً؛ لأَنَّه لا يجوز مررت زيدًا.

الثالث: أَن يكون الموضع بحقّ الأَصالة، فلا يجوز: هذا الضارب زيدًا وأَخيه؛ لأَنَّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأَصلُ إعماله لا إضافته.

الرابع: وجود المحرز، أَي الطالب لذلك المحلّ، فلا يجوز: إن زيدًا وعمرو قاعدان؛ لأَنَّ الطالب لرفع عمرو هو الابتداء، وهو قد زال بدخول "إنَّ"، وخالف في هذا الشرط الكسائي (ت: 189هـ) [87] مستدلاً بقوله تعالى: {**إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّابِئُونَ..**} [**المائدة: 69**]، الآية.

---

[85] محمد أحمد مرجان، مفتاح الإعراب، مكتبة محمد علي صبيح – القاهرة، 1963م، ص: 84.

[86] انظر: الزركشي، البرهان، 101/4. والسيوطي، الإتقان 1327/4.

[87] ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 617.

وأُجيب: بأنَّ خبر (إنَّ) فيها محذوف، أي مأجورون أَو آمنون. ولا تختصُّ مراعاة الموضع بأنَّ يكون العامل في اللفظ زائدًا، وقد أَجاز الفارسيّ (ت: 377هـ) في قوله: {**وَأُتْبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ**} [**هود: 60**]، أن يكون يوم القيامة عَطفاً على محلّ هذه.

الخامس: صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حُسنِه كثرة دخوله هنا[88]نحو: (ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ) بالخفض، على توهّم دخول الباء في الخبر، وفي المجزوم في قراءة غير أَبي عمرو (ت: 154هـ)[89]حيث قرأ أبو عمرو (ت: 154هـ) بالواو ونصب النون ﴿{**وأكون**} وغيره بجزم النون من غير الواو ﴾وأكنْ في قوله تعالى: {**لَوْلاَ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن**} [**المنافقون: 10**].

خرَّجه الخليل (ت: 170هـ) وسيبويه (ت: 180هـ) على أَنه عطف على التوهم؛ **لأَن معنى** (**لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي فَأَصَّدَّقَ**) **ومعنى** (**أَخِّرني أَصَّدَّقْ**) واحد.[90] وقراءة قنبل (ت:291هـ)[91]: { ﴿**إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ**} [**يوسف: 90**]. خرَّجه الفارسي (ت: 377هـ)[92] عليه؛ لأَنَّ مَنْ الموصولة فيها معنى الشرط.

وفي المنصوب في قراءة حمزة (ت: 156هـ) وابن عامر (ت:118هـ): [93] ﴿{وَمِن وَرَآءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ} [هود: 71]، بفتح الباء؛ لأَنَّه على معنى: (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ).

وقال بعضهم[94] في قوله تعالى: {وَحِفْظاً مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ} [الصافات: 7]، إنَّه عطف على معنى:﴿ {إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَٱلدُّنْيَا} [الصافات: 6]، وهو: إنَّا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء.

---

[88] ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 553.

[89] قرأ أبو عمرو بالواو ونصب النون، وقرأ الباقون بجزم النون من غير واو. انظر: ابن البَاذِش (ت: 540هـ)، الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث والنشر – القاهرة، ص: 385.

[90] ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 553.

[91] بإثبات الياء وصلاً ووقفاً بخلف عنه، والوجه الثاني حذفها في الحالين، وبذلك قرأ الباقون. انظر: أبو عمرو الداني، التيسير، 131. وابن الجزري، النشر، 298/2.

[92] الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: 377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الثانية، 1413 هـ – 1993م، 448/4.

[93] كذلك في قراءة حفص، وقرأ الباقون برفع الباء. الإقناع 331، النشر290/2.

[94] حكاه ابن هشام في المغني ص622، والزركشي في البرهان بدون نسبة 112/4.

وقال بعضهم[95] في قراءة: ﴿{وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ} [القلم: 9]، إنَّه على معنى (أَن تدهنَ). وقيل في قراءة حفص (ت: 180هـ):﴿ [96]{لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَابَ * أَسۡبَابَ ٱلسَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ} [غافر: 36-37] بالنصب: إنَّه عطف على معنى (لعلِّي أَن أَبلغ)؛ لأَنَّ خبر (لعلَّ) يقترن بأَنْ كثيرًا. وقيل في قوله تعالى: {وَمِنۡ ءَايَاتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٖ وَلِيُذِيقَكُم} [الروم: 46]،إنَّه على تقدير: (ليبشركم ويذيقكم).[97]

المسألة الثالثة: اختلُف في جواز التعبير بالعطف على التوهم فمنعه ابن مالك (ت: 672هـ)[98] بناء على ظنَّه أَنَّ المراد بالتوهّم الغلط، وأجازه أَبو حيان (ت: 745هـ)[99] وابن هشام (ت: 761هـ)[100] فقالوا: المراد به أَنَّه عطف على المعنى، أَي: جوّز العربيّ في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له، لا أَنَّه غلط في ذلك.

والتحقيق: إنَّه جائز إلا أنَّ التأدب مع القرآن يقتضي أَن يقال إنَّه عطف على المعنى.

المسألة الرابعة: اختلُف[101] في جواز عطف الخبر على الإِنشاء وعكسه، فمنعه البيانيون وابن مالك (ت: 672هـ) [102] وابن عصفور (ت: 663هـ)[103] ونقله عن الأَكثرين، وأَجازه الصفَّار (ت: 630هـ) وجماعة مستدلّين، **بقوله تعالى**: **{وَبَشِّرِ ٱلَّذِين آمَنُواْ} ﴿ في سورة البقرة [الآية: 25]، ﴿ {وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ في سورة الصف [الآية: 13]**.

المسألة الخامسة: اختُلف في جواز عطف الاسمية على الفعلية وعكسه: فالجمهور على الجواز، وبعضهم على المنع.

---

[95] انظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 238/10. والسمين الحلبي، الدر المصون، 402/10، وهي قراءة شاذة.

[96] قرأ الباقون برفع العين. انظر: أبو عمر الداني، التيسير،191. وابن الجزري، النشر، 365/2. والسيوطي، البرهان 113/4.

[97] انظر: السمين الحلبي، الدر المصون 50/9.

[98] انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص622.

[99] انظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 185/10.

[100] ابن هشام الأندلسي، مغني اللبيب، ص: 622.

[101] انظر: ابن هشام الأندلسي، مغني اللبيب، ص: 627.

[102] جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، (ت: 672هـ)، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م، 250/2.

[103] ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 622.

فأخذت الْحَنَفِيَّة بقول الْجُمْهُور واستدلوا بقوله تَعَالَى: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ} [الْأَنْعَام: 121] على تَحْرِيمِ أَكْلِ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ. وأخذت الْشَافعية بقول غير الْجُمْهُور واستدلوا بنفس الآية على جوازِ أَكْلِ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ.

وذهب الإمام الرازي إلى أنها حُجَّةٌ لِلْجَوَازِ لَا لِلتَّحْرِيمِ، وَذَلِكَ: أَنَّ الْوَاوَ لَيْسَتْ عَاطِفَةً، لِتَخَالُفِ الْجُمْلَتَيْنِ بِالِاسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ. وَلَا لِلِاسْتِئْنَافِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْوَاوِ أَنْ تَرْبِطَ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا. فَبَقِيَ أَنْ تَكُونَ لِلْحَالِ، فَتَكُونُ جُمْلَةً مُقَيَّدَةً لِلنَّهْيِ، وَالْمَعْنَى لَا تَأْكُلُوا مِنْهُ فِي حَالِ كَوْنِهِ فِسْقًا، وَمَفْهُومُهُ جَوَازُ الْأَكْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِسْقًا، وَالْفِسْقُ قَدْ فَسَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِه: {أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ} [الْأَنْعَام: 145]. فَالْمَعْنَى: لَا تَأْكُلُوا مِنْهُ إِذَا سُمِّيَ عَلَيْهِ غَيْرُ اللَّهِ. وَمَفْهُومُهُ: فَكُلُوا مِنْهُ إِذَا لَمْ يُسَمَّ عَلَيْهِ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى.[104]

قال ابن هشام (ت: 761هـ):[105]: ولو أَبطل العطف بتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صوابًا.

والتحقيق: إن لكل واحد من المذهبين وجه وجيه. وأنه يحْرم أَكْلِ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ إذا تركت البسملة عمدا ويجوزِ أَكْلِ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ إذا تركت نسيانا.

المسألة السادسة: اختلف[106] في جواز العطف على معمولي عاملين: فذهب سيبويه (ت: 180هـ) والمبرِّد (ت: 285هـ)[107] وهشام (ت: 209هـ) إلى المنع، وذهب الأَخفش (ت: 215هـ)[108] والكسائي (ت: 189هـ) والفرَّاء (ت: 207هـ)[109] والزَّجَّاج (ت: 311هـ) [110] إلى جوازه، وخرّج عليه قوله تعالى: {**إِنَّ فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلأَرْضِ لآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَٱخْتِلاَفِ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِّن رِّزْقٍ**

---

[104] ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 622.

[105] انظر: السيوطي، الإتقان، 1332/4.

[106] ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 632. والسمين الحلبي، الدر المصون 639/9.

[107] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: 285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، 195/4.

[108] لم يشر إلى ذلك في كتابه معاني القرآن، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 632.

[109] الفراء، معاني القرآن، 3 /45.

[110] أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت: 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988 م، 431/4.

فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوۡمٍ يَعۡقِلُونَ} [الجاثية: 3-5]، فيمن نصب[111] الآيَاتٍ الأَخيرة[112].

المسألة السابعة: اختلف[113] في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ: فجمهور البصريّين على المنع، وبعضهم والكوفيُون على الجواز. وخرَّج عليه قراءة حمزة (ت: 156هـ):[114] {**وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ**} [**النساء: 1**].

الخاتمة: في أهم النتائج والتوصيات.

النتائج:

إن في تسمية نوع من أنواع علوم القرآن قواعد مهمة يحتاج إليها المفسر تجوُّزا؛ لأنَّه ما من شيء في علوم القرآن إلا وهو يعتبر قاعدة من هذه القواعد، وما ذكروه تحت هذه القواعد شيء يسير من القواعد اللغوية.

الضمائر تدخل تحت قسم من أقسام الكلام وهو الإيجاز، وقد يختلف معناها من موضع إلى موضع لا يعدل عنها ولا إليها إلا لنكتة وحكمة.

التعبير بالمصدر بلاغة، وله أنواع لابد من معرفة دلالاته، وقد يختلف معناه من موضع إلى موضع لا يعدل عنه ولا إليه إلا لنكتة وحكمة.

في القرآن كلمات مترادفة فإنكار وجودها من المرديات.

التوصيات:

يستحسن أن تكون تأليفنا في علوم القرآن وأصول التفسير بتحقيق ما قاله الأخيار من الأقدمين وعرضها على صورة قواعد مع شرح ولو كان يسيراً، وأن يكون اهتمامنا، بالكيفية لا بالكمية.

---

[111] آيَاتٌ لِقَوْمٍ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، فَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ بِكَسْرِ التَّاءِ فِيهِمَا، وَقَرَأَهُمَا الْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ والقراءتان متواترتان ولم نجد من فرق بينهما انظر النشر، 371/2.

[112] انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 636/9.

[113] الحسن بن أحمد، الحجة، 170/6. وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 378/2. والسمين الحلبي، الدر المصون 393/2.

[114] بخفض الميم، وقرأ الباقون بنصبها. انظر: أبو عمرو الداني، التيسير، ص: 93. وابن الجزري، النشر، 247/2.

المصادر والمراجع:

ابن البَاذِش (ت: 540هـ)، الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث والنشر – القاهرة.

ابن الجزري (ت: 833هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى – القاهرة.

ابن عطية الأندلسي (ت: 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ.

أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت: 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.

أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: 1094هـ - 1683م)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد الصري، مؤسسة الرسالة -بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ - 1998م.

أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة.

أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1990م.

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: 285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.

أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، 1415هـ - 1994م.

أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة، 1426هـ

أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: مجموعة من المحققين، مجمع اللغة العربية – دمشق، 1407هـ - 1987م.

أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ)، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.

أبو بكر البزار (ت: 292هـ)، مسند البزار، تحقيق: مجموعة من المحققين، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1998.

أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ.

أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة.

أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: اوتوتريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية، 1404هـ - 1984م.

أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت: 395هـ)، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م.

أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر – بيروت، 1979م.

أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة الثالثة، 1404هـ - 1984م.

بهاء الدين السبكي (ت: 773هـ)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية – صيدا، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2003م.

جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، 1384هـ - 1964م.

جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، (ت: 672هـ)، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: 377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993م.

الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت: 370هـ)، كتاب ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، 1399هـ - 1979م،

الراغب الأصفهاني، (ت: في حدود 425هـ)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم والدار الشامية - دمشق، الطبعة الرابعة، 1430هـ - 2009م.

السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي (ت: 816هـ)، التعريفات، تحقيق: محمد باسل عيود السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، 1424هـ - 2004.

عثمان بن عمر بن أبي بكر أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: 646هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين – دمشق، الطبعة الأولى، 1425هـ.

علي أحمد الندوي، القواعد الفقهية، دار القلم – دمشق، الطبعة الثالثة، 1414هـ - 1994م.

فخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة- 1420ه.

محمد أحمد مرجان، مفتاح الإعراب، مكتبة محمد علي صبيح – القاهرة، 1963م.

محمد الطاهر ابن عاشور (ت: 1393هـ)، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984م، 225/4.

محمد علي التهانوي (ت: 1158هـ)، موسوعةكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.

محمود بن حمزة الكرماني (ت نحو: 505هـ)، غرائب التفسير وعجائب التأويل، تحقيق: شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدّة ومؤسسة علوم القرآن – بيروت، 1408هـ - 1988م.

محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتوثيق: أبي عبد الله بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربية – بيروت، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.

موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت: 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

Important rules that the interpreter needs to know in the interpretation of the Holy Qur'an

(Extended Abstract)

This article is in the field of the sciences of the Qur'an and the fundamentals of tafsir, and it contains some of the fundamentalist and linguistic rules that the interpreters need. The aim of this article is to establish the rules and principles by investigating what was written by the first esteemed scholars and researchers, collect the dispersed, explain the unrevealed, correct wrong statements whether had been said or conveyed, abbreviate the the prolonged, complete the incomplete, and arrange the misordered. And therefore the importance of this article lies in arranging these rules relying on the original scientific research method, and

enabling the reader to perceive the rules and principles that the interpreter needs, to be aware of the simplicity, facilitation, and investigation that relies in them, and to realize the necessity of elaborating rules for sciences and of deriving such rules and putting them.This research is based on the analysis and criticism method. This article concludes to judging the rules of naming for types of science of Qur'an, to classifying pronouns and understanding the differences of their meanings, to understanding the connotations of the source and the differences of its meanings, and to establishing the synonyms in the Qur'an.